

سلسلة روائع البقاع نبي تفریح الآثار (١٩)

# الجوهر النفيس

في ضعف أحاديث رفع الأعمال  
في يوم الإثنين والخميس

تخريج

أبي الحسن علي بن حسين بن علي العريفي الأثري  
غفر الله له ولشجره وللمسلمين



الْجَوْهَرُ النَّفِيسُ  
فِي صَعْفِ أَحَادِيثِ رَجْعِ الْأَعْمَالِ  
فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ ٢٠٢٠



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel\_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

سلسلة زوائد البقار نبى نفيج الانبار (١٩)

# الجوهرة النفيسة

في ضعف أحاديث رفع الأعمال  
في يوم الإثنين والخميس

وفيه

أن هذه الأحاديث مخالفة للأحاديث الصحيحة في رفع  
أعمال العباد إلى الله عز وجل: مرة بالليل، ومرة بالنهار

تخریج

إلى الحسين بن علي بن حسين بن علي بن عبد العزيز الأشعري  
غفر الله له ولشجرته وللمسلمين

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ

قَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رحمته فِي «التَّعْظِيمِ وَالْمِنَّةِ» (ص ١٧٩): (وَقَدْ وُصِفَ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِي مُسْلِمٍ بِأَنَّهَا مُنْكَرَةٌ). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ صَاحِبِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ رحمته عَلَى قَوَاعِدِ أَهْلِ الْحَدِيثِ لِحِفْظِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

مِنْهُمْ: الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته، وَالْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ رحمته، وَالْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ

رحمته، وَالْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ عَمَّارِ الشَّهِيدِ رحمته، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانَ رحمته،

وَالْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ رحمته، وَالْحَافِظُ الْخَطَّابِيُّ رحمته، وَالْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته،

وَالْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته، وَالْحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ رحمته، وَالْحَافِظُ الْقَاضِي

عِيَّاضُ رحمته، وَالْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ رحمته، وَالْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَزِيِّ رحمته،

وَالْحَافِظُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته، وَالْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ رحمته، وَالْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته،

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته، وَالْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِيِّ رحمته، وَالْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ

رحمته، وَالْحَافِظُ ابْنُ الْقِيَمِ رحمته، وَالْحَافِظُ الْبُلْقِينِيُّ رحمته، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رحمته،

وَالْحَافِظُ ابْنُ عَدِيِّ رحمته، وَالْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ رحمته، وَالْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته،

وَالْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رحمته، وَالْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رحمته، وَالْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته، وَالْإِمَامُ  
الزَّيْلَعِيُّ الْحَنْفِيُّ رحمته، وَالْإِمَامُ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ رحمته، وَالْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ  
رحمته، وَالْعَلَامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رحمته، وَالْعَلَامَةُ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِيِّ  
رحمته، وَالْعَلَامَةُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ رحمته، وَشَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ فَوْزِيٌّ الْأَثَرِيُّ حَفِظَهُ  
اللَّهُ، وَالْعَلَامَةُ الْفَقِيهُ صَالِحُ الْفَوْزَانِ حَفِظَهُ اللَّهُ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مِنَهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٧ ص ٢١٦)؛ عَنِ  
الصَّحِيحَيْنِ: (وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ؛ فَإِنَّ فِيهَا مَوَاضِعَ مُتَقَدِّدَةً بِلَا رَيْبٍ). اهـ



(١) وانظر: كِتَابِي: «الْمُفْجَمُ فِي ذِكْرِ مَنْ تَكَلَّمَ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَدْخَلُ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى

عَدَمِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا، وَأَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ ظَنُّ مَرْجُوحٌ،  
وَالظَّنُّ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ، وَأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَسَاوِيَةً لَا فَرْقَ بَيْنَهَا إِذْ الْكُلُّ  
شَرْعٌ، وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ تُغْنِي عَنِ الضَّعِيفَةِ

اعْلَمْ أَرشَدَكَ اللهُ لِطَاعَتِهِ أَنَّ الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ:

فَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهُ مُطْلَقًا، وَهُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ، وَمِنْهُمْ: مَنْ عَمَلَ بِهِ فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ<sup>(١)</sup>

بِشُرُوطٍ<sup>(٢) (٣)</sup>.

(١) وَهُوَ عِنْدَ عَدَدٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِمْ، لِمَا سَبَقَ هَذَا الْخِلَافَ مِنْ إِجْمَاعِ السَّلَفِ، وَالْأَثَمَةِ

الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، لَا فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(٢) وَهِيَ شُرُوطٌ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الضَّعْفُ غَيْرَ شَدِيدٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَنْدَرَجَ تَحْتَ أَصْلِ مَعْمُولٍ بِهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يُعْتَقَدَ عِنْدَ الْعَمَلِ بِهِ بُتُوئُهُ.

(٣) وَأَنْظَرُ: «مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٢١٠ و ٢١١)، وَ«تَدْرِيْبُ الرَّاويِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١

ص ٣٧٧)، وَ«الْمُقْنَعُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْمُلقِّنِ (ج ١ ص ١٠٤)، وَ«النُّكْتَةُ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ»

## وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ

عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٣٦].

(٢) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي

مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨].

قُلْتُ: الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ الْمَرْجُوحَ اتِّفَاقًا، وَالْعَمَلُ بِالظَّنِّ لَا

يَجُوزُ.<sup>(١)</sup>

لِلزَّرَكَنِيِّ (ج ١ ص ٣٠٨ و ٣٠٩)، وَالتَّكْتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦٦٦)، وَتَبَيَّنَ الْعَجَبُ لِمَا وَرَدَ فِي فَضْلِ رَجَبٍ لَهُ (ص ١٨ و ١٩)، وَ«السَّدَا الْفِيَّاحُ» لِلأَبْنَسِيِّ (ج ١ ص ٢٣٢)، وَ«الأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةُ» لِلنَّوَوِيِّ (ص ٤)، وَ«الْمَجْمُوعُ» لَهُ (ج ٣ ص ٢٤٨)، وَ«الأَذْكَارُ» لَهُ أَيْضًا (ص ٦)، وَ«عِيُونَ الأَثَرِ» لِابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ (ج ١ ص ٢٠)، وَ«الْكِفَايَةُ» لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ (ج ١ ص ٤١٢)، وَ«أَحْكَامُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ» لِلْمُعَلِّمِيِّ (ص ١٥٣)، وَ«الْفَتْحُ الْمُبِينُ بِشَرْحِ الأَرْبَعِينَ» لِابْنِ حَجَرٍ الهَيْتَمِيِّ (ص ١٠٩)، وَ«الْقَوْلُ البَدِيعُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْحَبِيبِ الشَّفِيعِ» لِلسَّخَاوِيِّ (ص ٢٧٢)، وَ«فَتْحُ الْمُغِيثِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ج ٢ ص ١٥٢)، وَ«الأَجُوبَةُ الْفَاضِلَةُ» لِلْكَنُوزِيِّ (ص ٤١)، وَ«الْحِظُّ الأَوْفَرُ» لِلْمُلَّا عَلِيِّ الْقَارِي (ص ٣٧-الأَجُوبَةُ الْفَاضِلَةُ)، وَ«مَرْفَاةُ الْمَفَاتِيحِ» لَهُ (ج ٢ ص ٤٧٨)، وَ«الْفَتَاوَى» لِلرَّمْلِيِّ الشَّافِعِيِّ (ج ٤ ص ٣٨٣)، وَ«مُعْنِي الْمُحْتَاجِ» لِلشَّرِّيبِيِّ (ج ١ ص ١٩٤)، وَ«مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ» لِلْحَطَّابِ (ج ١ ص ١٧)، وَ«التَّرْجِيحُ لِحَدِيثِ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ» لِابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشَقِيِّ (ص ٣٦)، وَ«شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّةِ» لِابْنِ عَثِيمِينَ (ج ٢ ص ١٨٤).

(١) وَأَنْظَرُ: «إِرْشَادُ الْمُحْضِرِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الأَصُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ١٣٤)، وَ«النَّمَرُ

المُسْتَطَابُ» لِلشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢١٨)، وَ«الضَّعِيفَةُ» لَهُ (ج ٢ ص ٦٥)، وَ«تَمَامُ المِنَّةِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٣٤).



قَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» (ج ١ ص ١٣٤): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفَهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ  
وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الاعْتِصَامِ» (ج ١ ص ٢٨٨): (وَالْأَحَادِيثُ الضَّعِيفَةُ الْإِسْنَادِ لَا يَغْلِبُ عَلَيَّ الظَّنُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهَا، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْنَدَ إِلَيْهَا حُكْمًا). اهـ

(٣) وَعَنِ الْمُعِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٦٦٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٤١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٠ ص ١٢١ و ١٥٠ و ١٧٤) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ، عَنْ الْمُعِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ فِي الشَّوَاهِدِ؛ فَإِنَّ مَيْمُونَ بْنَ أَبِي شَيْبٍ لَمْ يُدْرِكْ أَحَدًا

مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.<sup>(١)</sup>

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلدَّوْنِيِّ (ج ٢٩ ص ٢٠٦)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٣٨٩).

(٤) وَعَنْ سَمْرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ).

### حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)، وابنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٣ ص ٣٣٣ و ٣٧٤ و ٣٧٦) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَمْرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٦٥): (فَأَمَّا مَنْ صَمَّ الْيَاءَ؛ فَمَعْنَاهُ: يَظُنُّ، وَأَمَّا مَنْ فَتَحَهَا فَظَاهِرٌ، وَمَعْنَاهُ: وَهُوَ يَعْلَمُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى يَظُنُّ أَيْضًا فَقَدْ حُكِيَ رَأَى بِمَعْنَى ظَنَّ ... وَأَمَّا فَهَهُ الْحَدِيثِ فَظَاهِرٌ فِيهِ تَغْلِيظُ الْكُذْبِ وَالتَّعَرُّضُ لَهُ، وَأَنَّ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ كُذِبَ مَا يَرَوِيهِ فَرَوَاهُ كَانَ كَاذِبًا، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَاذِبًا وَهُوَ مُخْبِرٌ بِمَا لَمْ يَكُنْ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ السَّنْدِيُّ رحمته الله فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» (ج ١ ص ١٨): (قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: (وَهُوَ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ)؛ بِضَمِّ الْيَاءِ مِنْ يَرَى أَيَّ مَنْ يَظُنُّ قَالَ النَّوَوِيُّ: وَذَكَرَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ جَوَازَ فَتْحِ الْيَاءِ مِنْ يَرَى، وَمَعْنَاهُ: يَعْلَمُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى يَظُنُّ أَيْضًا فَقَدْ حُكِيَ رَأَى بِمَعْنَى ظَنَّ قُلْتُ: اعْتِبَارُ الظَّنِّ أَبْلَغُ، وَأَشْمَلُ فَهُوَ أَوْلَى). اهـ

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ الضَّعِيفُ سَوَاءٌ كَانَ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، أَوْ فِي غَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ مَجْزُومٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَقُلْهُ؛ فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ.

(٥) وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ

مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلْجُ النَّارَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٤ ح ١٠٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»

(ص ٧ ح ٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٩٤٠ ح ٢٨٥١)، وَ(ص ١٢٢٥ ح ٤٠٤٨)،

وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٩١٣ ح ٥٨٨٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ»

(ص ١٣ ح ٣١)، وَ(ص ١٣ ح ٣٨)، وَ(ص ١٣ ح ٤٠)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١

ص ٤١٦ ح ٥٨٤)، وَ(ج ١ ص ٤٣٧ ح ٦٢٩)، وَ(ج ١ ص ٤٣٨ ح ٦٣٠)، وَ(ج ١

ص ٥٥٣ ح ٩٠٣)، وَ(ج ٢ ص ٣٨ ح ١٠٠٠)، وَ(ج ٢ ص ٣٨ ح ١٠٠١)، وَ(ج ٢

ص ٦١ ح ١٠٧٥)، وَ(ج ٢ ص ١٣٤ ح ١٢٩١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٥

ص ٢٣٩ ح ٢٥٦٠٧)، وَ(ج ٥ ص ٢٩٧ ح ٢٦٢٣٧)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ»

(ج ٢ ص ٣٥٨ ح ٣٠٥)، وَ(ج ٣ ص ٩١٤ ح ٨٤٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «دَلَائِلِ

النُّبُوَّةِ» (ج ٢ ص ٣٣٠ ح ٤٨٩)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «طُرُقِ حَدِيثِ: مَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا»

(ص ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «المُعْجَمِ»

(ج ٢ ص ٤٥٦ ح ٨٩٢)، وَ(ج ٢ ص ٥٩٧ ح ١١٩٧)، وَابْنُ سَمْعُونٍ فِي «أَمَالِيهِ»

(ص ٢٧٢ ح ٢٩٨)، وَيَحْيَى بْنُ الْجَرَّاحِ فِي «أَمَالِيهِ» (ق/٢٧/ط) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْهُ

بِهِ.

قُلْتُ: وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَوَاتِرٌ.

قُلْتُ: فَمَنْ عَمِلَ بِالحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَكَانَ فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ فَهُوَ مُتَوَعَّدٌ

وَدَاخِلٌ فِي الوَعِيدِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ رحمته فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١ ص ٣٥٤): (قَوْلُهُ: لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ) بِصِغَةِ الْجَمْعِ، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ كَذِبٍ مُطْلَقٍ، فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ فِي الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا كَالْتَرغِيبِ وَالتَّرْهيبِ، وَلَا مَفْهُومَ لِقَوْلِهِ (عَلَيَّ) لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُكَذَّبَ لَهُ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى عَنْ مُطْلَقِ الكَذِبِ). اهـ

قُلْتُ: وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ صَنِيعِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمته فِي «صَحِيحِهِ» عَدَمَ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا، وَلِذَلِكَ لَمْ يُخْرِجْ شَيْئًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ فِي «صَحِيحِهِ» عَلَى شَرْطِهِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٨): (وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكُشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رِوَاةِ الْحَدِيثِ، وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرغِيبٍ، أَوْ تَرْهيبٍ). اهـ

قُلْتُ: فَيَتَبَيَّنُ مِنْ تَشْنِيعِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَلَى رِوَاةِ الضَّعِيفِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا، أَلَا فَانْتَبَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ عِلَلِ التَّرْمِذِيِّ» (ج ١ ص ٣٧٢): (وَظَاهِرٌ مَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا تُرَوَى أَحَادِيثُ التَّرغِيبِ وَالتَّرْهيبِ؛ إِلَّا عَمَّنْ تُرَوَى عَنْهُ الْأَحْكَامُ). اهـ

(١) انظر: «قَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ مِنْ فُنُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» لِلْقَاسِمِيِّ (ص ١١٣).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْقَاسِمِيُّ رحمته فِي «قَوَاعِدِ التَّحْدِيثِ مِنْ فُنُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَذَهَبَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ذَلِكَ أَيْضًا: يَدُلُّ عَلَيْهِ سَرَطُ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَتَشْبِيحُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَلَى رُوَاةِ الضَّعِيفِ كَمَا أَسْلَفْنَاهُ وَعَدَمُ إِخْرَاجِهِمَا فِي صَحِيحِهِمَا شَيْئًا مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْمَرَايِلِ» (ص ١٥): (سَمِعْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ يَقُولَانِ لَا يُحْتَجُّ بِالْمَرَايِلِ، وَلَا تَقُومُ الْحُجَّةُ؛ إِلَّا بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحِ الْمُتَّصِلَةِ، وَكَذَا أَقُولُ أَنَا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ عَمَلِ الْإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ، وَالْإِمَامِ أَبِي زُرْعَةَ، وَالْإِمَامِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رحمته فِي «مَعَالِمِ السَّنَنِ» (ج ١ ص ٣): (وَأَمَّا الطَّبَقَةُ الْأُخْرَى: وَهُمْ أَهْلُ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يُعْرَجُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ صَحِيحَهُ مِنْ سَقِيمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبُؤُونَ بِمَا بَلَغَهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ عَلَى خُصُومِهِمْ إِذَا وَافَقَ مَذَاهِبُهُمُ الَّتِي يَتَّحِلُّونَهَا، وَوَافَقَ آرَاءَهُمُ الَّتِي يَعْتَقِدُونَهَا وَقَدْ اضْطَلَحُوا عَلَى مَوَاضِعَةٍ بَيْنَهُمْ فِي قَبُولِ الْخَبَرِ الضَّعِيفِ، وَالْحَدِيثِ الْمُنْقَطِعِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَدْ اشْتَهَرَ عِنْدَهُمْ، وَتَعَاوَرَتْهُ الْأَلْسُنُ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنْ غَيْرِ تَبَيُّنٍ فِيهِ أَوْ يَقِينٍ عِلْمٍ بِهِ، فَكَانَ ذَلِكَ ضِلَّةً مِنَ الرَّأْيِ وَغَبْنًا فِيهِ، وَهُوَ لَاءٌ وَفَقْنَا اللَّهَ وَإِيَّاهُمْ لَوْ حُكِيَ لَهُمْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ رُؤَسَاءِ مَذَاهِبِهِمْ، وَزُعَمَاءِ نَحْلِهِمْ قَوْلُ يَقُولُهُ بِاجْتِهَادٍ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ طَلَبُوا فِيهِ الثَّقَّةَ، وَاسْتَبَرُّوا لَهُ الْعَهْدَةَ). اهـ

قُلْتُ: هَكَذَا يَعِيبُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى الْفُقَهَاءِ عَدَمَ تَمْيِيزِهِمْ بَيْنَ

الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَبَيْنَ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفِصَلِ فِي الْمَلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ» (ج ٢

ص ٦٩)؛ عَنْ صِفَةِ النَّقْلِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ: (وَالْخَامِسُ: شَيْءٌ نُقِلَ كَمَا ذَكَرْنَا إِمَّا بِنَقْلِ

أَهْلِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، أَوْ كَافَّةً عَنْ كَافَّةٍ، أَوْ ثِقَّةً عَنْ ثِقَّةٍ حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا

أَنَّ فِي الطَّرِيقِ رَجُلًا مَجْرُوحًا بِكَذِبٍ، أَوْ عَفْلَةً أَوْ مَجْهُولِ الْحَالِ؛ فَهَذَا أَيْضًا يَقُولُ بِهِ

بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup>، وَلَا يَحِلُّ عِنْدَنَا الْقَوْلُ بِهِ، وَلَا تَصْدِيقُهُ، وَلَا الْأَخْذُ بِشَيْءٍ مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» (ج ١ ص ١٤٣):

(وَمِمَّا غَلَطَ فِيهِ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: فَلَا نُحْتَمِلُ فِي الرَّقَائِقِ، وَلَا

يَحْتَمِلُ فِي الْأَحْكَامِ.

وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ تَقْسِيمٌ فَاسِدٌ لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ؛ بَلْ الْبُرْهَانُ يُبْطِلُهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٤١٢): (مَا رَوَى

الضَّعِيفُ وَمَا لَمْ يَرَوْ فِي الْحُكْمِ سِيَانٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبَاعِثِ عَلَى انْكَارِ الْبِدْعِ وَالْحَوَادِثِ»

(ص ٧٥): (جَرَى فِي ذَلِكَ عَلَى عَادَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْأَحَادِيثِ يَتَسَاهَلُونَ فِي

(١) وَلَا يُحْتَجُّ بِهِمْ فِي ذَلِكَ لِمُخَالَفَتِهِمْ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.

أَحَادِيثِ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَهَذَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَعِنْدَ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ فِي الْفِقْهِ: خَطَأً بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُبَيَّنَ أَمْرُهُ إِنْ عَلِمَ وَإِلَّا دَخَلَ تَحْتَ الْوَعِيدِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ٢٥١): (وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِنَّهُ يَجُوزُ: أَنْ يُجْعَلَ الشَّيْءُ وَاجِبًا، أَوْ مُسْتَحَبًّا؛ بِحَدِيثِ ضَعِيفٍ وَمَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ<sup>(١)</sup>). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ» (ص ١٣٤): (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ النَّافِذُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٤ ص ٨١): (لَوْ تَنَاظَرَ فَفِيهِانِ: فِي فَرْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ، لَمْ تَقْمِ الْحُجَّةُ عَلَى الْمُنَازَرَةِ؛ إِلَّا بِحَدِيثٍ يُعْلَمُ أَنَّهُ

(١) يَعْنِي: إِجْمَاعَ السَّلَفِ، وَالْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ.

قُلْتُ: فَالْخِلَافُ حَدَثَ بَعْدَ الْعُصُورِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ خَطَأَ الْحَافِظِ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ بِقَوْلِهِ أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ يُعْمَلُ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٢٤٨): (فَدَدَّمْنَا اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ دُونَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ). اهـ

قُلْتُ: فَإِجْمَاعُ السَّلَفِ عَلَى خِلَافِ مَا ادَّعَاهُ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ.

مُسْنَدٌ؛ إِسْنَادًا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، أَوْ يُصَحِّحُهُ مَنْ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ  
إِسْنَادُهُ، وَلَمْ يُشْتَهَ أَئِمَّةُ النَّقْلِ<sup>(١)</sup>، فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ؟! اهـ

قُلْتُ: وَالْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ بِهَا إِلَّا بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ،  
وَلَا يَجُوزُ أَخْذُهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، سَوَاءً كَانَ فِي الِاسْتِحْبَابِ أَوْ غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ  
الِاسْتِحْبَابَ حُكْمٌ تَكْلِيفِيٌّ، فَكَذَا فَضَائِلُ الْأَعْمَالِ لَا تُؤْخَذُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ؛ لِإِنَّهَا  
دَاخِلَةٌ فِي الِاسْتِحْبَابِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ جَلَالُ الدِّينِ الدَّوَانِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَنْمُودِجِ الْعُلُومِ» (ص ٢): (اتَّقُوا عَلَيَّ  
أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ لَا يُبْتِ بِهِ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ، ثُمَّ ذَكَرُوا: أَنَّهُ يَجُوزُ بَلْ يُسْتَحَبُّ  
الْعَمَلُ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ النَّوَوِيُّ فِي كِتَابِهِ لَا سِيَّمَا

(١) يَعْنِي: أَهْلَ الْحَدِيثِ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَيَّ التَّفَرُّقِ بَيْنَ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ، إِذِ الْكُلُّ شَرْعٌ، فَافْهَمْ لِهَذَا  
تَرَشُدًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَبْيِينِ الْعَجَبِ بِمَا وَرَدَ فِي فَضْلِ رَجَبٍ» (ص ١٢): (وَلَا فَرْقَ فِي الْعَمَلِ  
بِالْحَدِيثِ فِي الْأَحْكَامِ، أَوْ فِي الْفَضَائِلِ، إِذِ الْكُلُّ شَرْعٌ). اهـ

(٣) وَأَنْظَرُ: «أُصُولُ الْفِقْهِ» لابنِ مُفْلِحٍ (ج ١ ص ٢٢٩)، و«أُصُولُ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِشَيْخِ شَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ  
(ص ١١)، و«شَرْحُ الْأُصُولِ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِشَيْخِنَا فَوْزِيِّ الْأَثَرِيِّ (ص ٢٤)، و«الْوَرَقَاتِ» لِأَبِي الْمَعَالِيِّ  
الْجَوَيْنِيِّ (ص ٧)، و«إِرْشَادُ الْفُحُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ٧٤)، و«شَرْحُ  
الْوَرَقَاتِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لَجَلَالِ الدِّينِ الْمَحَلِّيِّ الشَّافِعِيِّ (ص ٧٢)، و«رَوْضَةُ النَّاطِرِ وَجَنَّةُ الْمُنَاطِرِ فِي أُصُولِ  
الْفِقْهِ عَلَيَّ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لابنِ قُدَامَةَ (ج ١ ص ١٢٤)، و«الْمَحْصُولُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ»  
لِفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ (ج ١ ص ٩٣)، و«الْمُسْتَصْفَى» لِلْعَزَائِيِّ (ج ١ ص ٦٦)، و«شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لابنِ  
النَّجَارِ (ج ١ ص ٤٠٢)، و«مُدْكِرَةُ أُصُولِ الْفِقْهِ عَلَيَّ رَوْضَةِ النَّاطِرِ» لِلشَّنَقِطِيِّ (ص ١٩).



كِتَابِ الْأَذْكَارِ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ جَوَازَ الْعَمَلِ وَاسْتِحْبَابَهُ؛ كِلَاهُمَا: مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْخَمْسَةِ، فَإِذَا اسْتُحِبَّ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ كَانَ ثُبُوتُهُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَذَلِكَ يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ مِنْ عَدَمِ ثُبُوتِ الْأَحْكَامِ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «وَبَلِ الْغَمَامِ» (ج ١ ص ٥٤): (وَبَعْضُهُمْ مَنَعَ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا لَمْ تَقُمْ بِهِ الْحُجَّةُ مُطْلَقًا، وَهُوَ الْحَقُّ، لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَسَاوِيَةً الْأَقْدَامِ، فَلَا يَحِلُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الشَّرْعِ مَا لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ شَرْعًا، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ التَّقْوِيلِ عَلَى اللَّهِ بِمَا لَمْ يَقُلْ، وَإِنْ كَانَ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، إِذْ جَعَلَ الْعَمَلُ مَسْئُوبًا إِلَيْهِ نِسْبَةَ الْمَدْلُولِ إِلَى الدَّلِيلِ، فَلَا رَيْبَ أَنَّ الْعَامِلَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا الْخَيْرَ مِنْ صَلَاةٍ، أَوْ صِيَامٍ، أَوْ ذِكْرِ، لَكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ اعْتِقَادِهِ مَشْرُوعِيَّتَهُ بِمَا لَيْسَ شَرْعٌ، وَأَجْرُ ذَلِكَ الْعَمَلِ لَا يُوَازِي وَزَرَ الْإِبْتِدَاعِ، وَلَمْ يَكُنْ فِعْلٌ مَالَمٌ يَثْبُتُ مَصْلَحَةً خَالِصَةً، بَلْ مَعَهُ عُرْضَةٌ بِمَنْفَسِدَةٍ هِيَ إِثْمُ الْبِدْعَةِ، وَدَفْعُ الْمَفَاسِدِ أَهَمُّ مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ» (ص ٢٨٣)؛ وَهُوَ يَتَعَقَّبُ الْحَافِظَ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ١٠٣) فِي قَوْلِهِ: «وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِجَمَاعَتِهِمْ يَتَسَاهَلُونَ فِي الْفَضَائِلِ فَيَرُودُوهَا عَنْ كُلِّ وَإِنَّمَا يَتَشَدَّدُونَ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ»؛ فَقَالَ: (وَأَقُولُ: إِنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَسَاوِيَةً الْأَقْدَامِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، فَلَا يَحِلُّ إِثْبَاتُ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا بِمَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَإِلَّا كَانَ مِنَ التَّقْوِيلِ عَلَى اللَّهِ بِمَا لَمْ يَقُلْ، وَفِيهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ٢٦): (فَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِصِحَّتِهِ، أَوْ حُسْنِهِ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ جَازَ الْعَمَلُ بِهِ. وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ

كَذَلِكَ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزُ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ  
لَمْ يَجْزُ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «أَحْكَامِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ»

(ص ٢٠٦): (وَالْحَدِيثُ الضَّعِيفُ بَعْدَ ثُبُوتِ ضَعْفِهِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ٢ ص ٦٥): (أَمَّا مَا لَيْسَ

كَذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ فِيهِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، لِأَنَّهُ تَشْرِيْعٌ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ  
الضَّعِيفِ، لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ الْمَرْجُوحَ اتِّفَاقًا فَكَيْفَ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِمِثْلِهِ؟! فَلْيَتَنَّبَهُ  
لِهَذَا مَنْ أَرَادَ السَّلَامَةَ فِي دِينِهِ، فَإِنَّ الْكَثِيرِينَ عَنْهُ غَافِلُونَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «تَمَامِ الْمِنَّةِ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى فِقْهِ السُّنَّةِ» (ص ٣٨):

(وَحُلَاصَةُ الْقَوْلِ أَنَّ الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِهِ  
عَلَى التَّفْسِيرِ الْمَرْجُوحِ؛ إِذْ هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ٤٩): (الْعَمَلُ

بِالضَّعِيفِ فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَالَّذِي أَدِينُ اللَّهُ بِهِ، وَأَدْعُوا النَّاسَ إِلَيْهِ، أَنَّ الْحَدِيثَ  
الضَّعِيفَ لَا يُعْمَلُ بِهِ مُطْلَقًا، لَا فِي الْفَضَائِلِ، وَلَا الْمُسْتَحَبَّاتِ، وَلَا غَيْرِهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «شَرْحِ نُجْبَةِ الْفِكْرِ

فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ» (شَرِيْط: ٤): (لَا كُنِّي أَمِيلُ أَنَّهُ لَا يُدْكَرُ مُطْلَقًا مَا دَامَ حَدِيثًا

ضَعِيفًا فَلْيُطْرَحْ، وَفِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ غُنْيَةٌ وَكِفَايَةٌ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ ... لَكِنَّ السَّلَامَةَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ أَسْلَمٌ وَأَبْعَدُ عَنِ الشُّبْهَةِ. (١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته فِي «شَرْحِ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» (ج ٣ ص ٢٥٢): (الْوَاجِبُ اتِّبَاعُ الْحَقِّ؛ فَالصَّحِيحُ صَحِيحٌ، وَالضَّعِيفُ ضَعِيفٌ، وَفَضَائِلُ الْأَعْمَالِ تُدْرِكُ بِغَيْرِ تَصْحِيحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته فِي «شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ الْبَيْقُونِيَّةِ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٧)؛ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَجْوِيزِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ: (وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي: أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ لَا تَجُوزُ رِوَايَتُهُ، إِلَّا مُبَيَّنًّا ضَعْفَهُ مُطْلَقًا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ صِدِّيقُ حَسَنُ خَانَ الْقُنُوجِيِّ رحمته فِي «نُزْلِ الْأَبْرَارِ بِالْعِلْمِ الْمَأْثُورِ مِنَ الْأَذْعِيَّةِ وَالْأَذْكَارِ» (ص ٧): (الصَّوَابُ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَسَاوِيَةٌ الْأَقْدَامَ، فَلَا يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِحَدِيثٍ حَتَّى يَصِحَّ، أَوْ يَحْسُنَ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ انْجَبَرَ ضَعْفُهُ فَتَرَاقَى إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٍ رحمته فِي «الْبَاعِثِ الْحَثِيثِ شَرْحِ اخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٠٩): (وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ بَيَانَ الضَّعْفِ فِي الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْبَيَانِ يُؤْهِمُ الْمُطَّلِعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ خُصُوصًا إِذَا كَانَ

(١) وانظر: «فَنَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ» فِي «التَّوَاصِلِ الْمَرْتَبِيِّ» بِعُنْوَانِ: «طَرَحِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا حَتَّى فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ لِلْعَلَامَةِ ابْنِ عُثَيْمِينَ رحمته».

النَّاقِلُ لَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَحْكَامِ، وَبَيْنَ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَنَحْوَهَا فِي عَدَمِ الْأَخْذِ بِالرَّوَايَةِ الضَّعِيفَةِ؛ بَلْ لَا حُجَّةَ لِأَحَدٍ؛ إِلَّا بِمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ). اهـ

قُلْتُ: وَنُسِبَ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَحْتَجُّ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَيُقَدِّمُهُ عَلَى الْقِيَّاسِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَصٌّ بِهَذَا عَلَى أَنَّهُ أَصْلٌ وَقَاعِدَةٌ، وَإِذَا وَجَدْنَا مَسَائِلَ ذَهَبَ إِلَيْهَا إِمَامٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَشَاعَ أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَدَّ إِلَى حَدِيثٍ ضَعِيفٍ، لَمْ يَجْزُ أَنْ نُنْسِبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَرَى الْاِحْتِجَاجَ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ.<sup>(١)</sup>

بَلِ الَّذِي وَجَدْنَا مِنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْإِسْنَادِ الَّذِي فَشَى فِي أَيْدِي الثَّقَاتِ.

فَعَنْ أَبِي حَمْزَةَ السُّكْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: (إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَخَذْنَا بِهِ وَلَمْ نَعُدَّهُ، وَإِذَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ تَخِيرْنَا، وَإِنْ جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ زَا حَمْنَاهُمْ، وَلَمْ نَخْرُجْ عَنْ أَقْوَالِهِمْ).

أَثَرُ صَحِيحٍ

(١) وَانظُرْ: «أَحْكَامَ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ» لِلْمُعَلِّمِيِّ (ص ١٥٦ و ١٥٨ و ١٥٩)، وَ«التَّكْوِيلَ» لَهُ (ج ١ ص ٣٧ و ٣٨ و ٤٩ و ٤٠)، وَ«تَنْزِيَةَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لَهُ أَيْضًا (ص ٣٢٩ و ٣٣٠)، وَ«الأُصُولَ» لِلْبِرْدَوِيِّ (ص ٥)، وَ«الإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٧ ص ٥٤)، وَ«إِعْلَامَ الْمُوقَّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ١٤٥)، وَ«الْحَاشِيَةَ عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ» لِلْسَّنْدِيِّ (ج ١ ص ١٠٤)، وَ«الأَجْوِبَةَ الْفَاضِلَةَ» لِلْكَنَوِيِّ (ص ٤٩)، وَ«فَتْحَ الْمُغِيثِ بِسْرَحِ الْفِيَّةِ الْحَدِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ٢ ص ١٥٣)، وَ«مَنَاقِبَ أَبِي حَنِيفَةَ» لِلذَّهَبِيِّ (ص ٣٤).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِتِّقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٢٦٦ و٢٦٧)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ١٧١)، وَابْنُ خُسْرُو فِي «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ج ١ ص ١٥٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْكِرْمَانِيِّ، وَالْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَمَحْمُودِ بْنِ خِدَاشٍ؛ كُلُّهُمْ قَالُوا: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَمَزَةَ السُّكْرِيَّ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَرَوَاهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقِ الْمَرْوَزِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمَزَةَ السُّكْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: (إِذَا جَاءَنَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدْنَا بِهِ، وَإِذَا جَاءَنَا عَنِ الصَّحَابَةِ تَخَيَّرْنَا، وَإِذَا جَاءَنَا عَنِ التَّابِعِينَ زَاخَمْنَاهُمْ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِتِّقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٢٦٦) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْجَوْهَرِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ حِزَامِ الْفَقِيهِ قَالَا: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ بِهِ.  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ ضَرِيْسٍ قَالَ: (شَهِدْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَآتَاهُ رَجُلٌ لَهُ مِقْدَارٌ فِي الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَنْقُمُ عَلَيَّ أَبِي حَنِيفَةَ؟، قَالَ: وَمَا لَهُ؛ سَمِعْتُهُ يَقُولُ قَوْلًا فِيهِ إِنْصَافٌ وَحُجَّةٌ: (إِنِّي أَخَذْتُ بِكِتَابِ اللَّهِ إِذَا وَجَدْتُهُ، فَمَا لَمْ أَجِدْهُ فِيهِ أَخَذْتُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْآثَارِ الصَّحَاحِ عَنْهُ ﷺ الَّتِي فَشْتُ فِي أَيْدِي الثَّقَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ، فَإِذَا لَمْ أَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَخَذْتُ بِقَوْلِ

أَصْحَابِهِ ﷺ مِنْ شَيْءٍ، وَأَدْعُ قَوْلَ مَنْ شَيْءٌ، ثُمَّ لَا أَخْرُجُ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نَظَرْتُ فِي أَقَاوِيلِ أَصْحَابِهِ، وَلَا أَخْرُجُ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ، فَإِذَا انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، وَعَدَدَ رِجَالًا فَقَوْمٌ اجْتَهَدُوا، وَأَجْتَهَدُ كَمَا اجْتَهَدُوا).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِنْتِقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ٢٦١ و ٢٦٤ و ٢٦٥)، وَالصِّمْرِيُّ فِي «أَخْبَارِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ» (ص ١٠)، وَابْنُ أَحْمَدَ الْمَكِّيَّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ج ١ ص ٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٣٧٨)، وَالذُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٤ ص ٦٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (ج ٣ ص ٣٦٨)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ٣٤)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٩ ص ٤٤٣)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٣٤)، مِنْ طَرُقٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُيَيْدُ بْنُ أَبِي قُرَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ ضَرِيْسٍ قَالَ فَذَكَرَهُ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الصَّالِحِيُّ فِي «عُقُودِ الْجَمَانِ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ١٧٢)، وَالْقَلَانِيُّ فِي «إِقِطَاطِ هَمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ١٢٢).

قُلْتُ: وَقَدْ نُسِبَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ

بِصَحِيحٍ.<sup>(١)</sup>

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ٢٥١): (وَمَنْ نَقَلَ عَنْ

أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَجُّ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ الَّذِي لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَلَا حَسَنٍ فَقَدْ غَلَطَ عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (ج ١

ص ٢٥): (وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالضَّعِيفِ عِنْدَهُ الْبَاطِلَ، وَلَا الْمُنْكَرَ وَلَا مَا فِي رِوَايَتِهِ مُتَّهَمٌ بِحَيْثُ لَا يَسُوعُ الذَّهَابُ إِلَيْهِ فَالْعَمَلُ بِهِ؛ بَلْ الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ عِنْدَهُ قَسِيمٌ الصَّحِيحِ وَقَسِيمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْحَسَنِ، وَلَمْ يَكُنْ يُقَسِّمُ الْحَدِيثَ إِلَى صَحِيحٍ وَحَسَنٍ وَضَّعِيفٍ، بَلْ إِلَى صَحِيحٍ وَضَّعِيفٍ، وَلِلضَّعِيفِ عِنْدَهُ مَرَاتِبٌ). اهـ  
وَيُؤَيِّدُهُ:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحِ الْحَنْبَلِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرُوعِ» (ج ٢ ص ٤٠٥): (وَعَدَمُ قَوْلِ

أَحْمَدَ بِهَا - أَي: صَلَاةِ التَّسْبِيحِ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى الْعَمَلَ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمَدْخَلُ إِلَى مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٤٣)، وَ«أَحْكَامُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ» لِلْمُعَلِّبِيِّ (ص ١٥٩ و ١٦٠)، وَ«إِعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٥٥ و ١٤٥ و ١٤٦)، وَ«الْأَجُوبَةُ الْفَاضِلَةُ» لِلْكَنُوزِيِّ (ص ٤٦ و ٤٧)، وَ«الْفُتُوحَاتِ الرَّبَّائِيَّةِ» لِابْنِ عَلَّانَ (ج ١ ص ٨٦)، وَ«مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢ ص ١٩١)، وَ«الرَّدَّ الْقَوِيمَ عَلَى الْمُجْرِمِ الْأَثِيمِ» لِلشَّيْخِ حُمُودِ التُّوَيْجِرِيِّ (ص ١٧٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحِ الْحَنْبَلِيِّ رحمته الله فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (ج ٢ ص ٣٠٤):  
وَعَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ  
وَالْمُسْتَحَبَّاتِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَسْتَحِبَّ صَلَاةَ التَّسْبِيحِ لِضَعْفِ خَبَرِهَا عِنْدَهُ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ بُرْهَانُ الدِّينِ ابْنُ مُفْلِحِ الْمُؤَرِّخِ رحمته الله فِي «الْمُبْدِعِ فِي شَرْحِ الْمُقْنِعِ»  
(ج ٢ ص ٣٣): (عَدَمَ قَوْلِ أَحْمَدَ بِهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى الْعَمَلَ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ فِي  
الْفَضَائِلِ). اهـ

قُلْتُ: وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تُغْنِي عَنِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ؛ فَلَا حَاجَةَ لَنَا فِيهَا.  
قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ الْبَيْقُونِيَّةِ»  
(ص ٤٧): (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ: فَإِنَّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُطَهَّرَةِ الصَّحِيحَةِ، مَا  
يُغْنِي عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدَّثُ مُقْبَلُ الْوَادِعِيِّ رحمته الله فِي «الْمَقْتَرَحِ فِي أَجْوِبَةِ بَعْضِ أَسْئَلَةِ  
الْمُصْطَلِحِ» (ص ١٥٥): (فَالْحَدِيثُ الضَّعِيفُ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ وَفِي  
الصَّحِيحِ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا يُغْنِي عَنِ الضَّعِيفِ ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ:  
يُعْمَلُ بِهِ خُصُوصًا مِنَ الْعَصْرِيِّينَ تَجِدُهُ لَا يَعْرِفُ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ، وَلَا يَدْرِي لِمَاذَا  
ضَعَّفَ؟ أَضَعَّفَ لِأَنَّ فِي سُنْدِهِ سَيِّءُ الْحِفْظِ؟ أَمْ لِأَنَّ فِي سُنْدِهِ كَذَابًا؟ أَمْ لِأَنَّ فِي سُنْدِهِ  
صَدُوقًا يُخْطِئُ كَثِيرًا... إلخ؟ فَتَجِدُهُ يَأْخُذُ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَيَقُولُ: يُعْمَلُ بِهِ فِي  
فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَالَّذِينَ أَجَازُوا الْعَمَلَ بِالضَّعِيفِ اشْتَرَطُوا شُرُوطًا). اهـ

قُلْتُ: وَالسَّلْفُ عَلَى الْأَخْذِ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الثَّابِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يُعْرِفُ  
عَنْهُمْ التَّفَرُّقَةَ فِي الْأَحْكَامِ بَيْنَ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَغَيْرِهَا.



فَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: (كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِهِ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَكَانَ إِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ؛ فَإِذَا حَلَفَ صَدَّقْتُهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَإِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ؛ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤٠٦)، وَ(٣٠٠٦).  
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته الله فِي «تَذْكِرَةِ الْحُفَاطِ» (ج ١ ص ١٠)؛ فِي وَصْفِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: (وَكَانَ إِمَامًا عَالِمًا مُتَحَرِّيًا فِي الْأَخْذِ بِحَيْثُ أَنَّهُ يَسْتَحْلِفُ مَنْ يُحَدِّثُهُ بِالْحَدِيثِ، فَعَنْ أَسْمَاءِ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا عليه السلام يَقُولُ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِهِ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَكَانَ إِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ صَدَّقْتُهُ). اهـ

وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: (كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَدْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلِيَّ عُمَرَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ) فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بَيْتِي، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ أَبِي بِنُ كَعْبٍ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرُ الْقَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ ذَلِكَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٤٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٥٣)،  
وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٥١٨٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٨٨٥).

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه التَّشْبِثُ فِي الْأَخْبَارِ،  
وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَالتَّحَرِّيَ فِيهَا.

قُلْتُ: وَلَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ.

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَاقِي» (ج ١ ص ١٠٧): (مَنْ أَرَادَ  
الْاِحْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَنِ، أَوْ مِنَ الْمَسَانِيدِ إِنْ كَانَ مُتَأَهَّلًا لِمَعْرِفَةِ مَا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ  
غَيْرِهِ، فَلَا يَحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ وَأَحْوَالِ رُؤَاتِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّ وَجَدَ أَحَدًا مِنَ  
الْأَثَمَةِ صَحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يَحْتَجُّ بِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله: (السَّبِيلُ لِمَنْ أَرَادَ الْاِحْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ «السُّنَنِ  
الْأَرْبَعَةِ» لَا سِيَّمَا «سُنَنِ ابْنِ مَاجَه»، وَ«مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»، وَ«مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ»،  
مِمَّا الْأَمْرُ فِيهِ أَشَدُّ، أَوْ بِحَدِيثٍ مِنَ «الْمَسَانِيدِ» لِأَنَّ هَذِهِ لَمْ يَشْتَرِطْ جَامِعُوهَا الصَّحَّةَ  
وَالْحُسْنَ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلنَّقْلِ، وَالتَّصْحِيحِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْتَجَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ  
حَتَّى يُحِيطَ بِهِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِذَلِكَ: فَإِنَّ وَجَدَ أَهْلًا لِتَصْحِيحِهِ، أَوْ تَحْسِينِ قَلْدِهِ، وَإِلَّا: فَلَا  
يُقَدِّمُ عَلَى الْاِحْتِجَاجِ كَحَاطِبِ لَيْلٍ، فَلَعَلَّهُ يَحْتَجُّ بِالْبَاطِلِ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ؟<sup>(١)</sup> اهـ  
قُلْتُ: وَالْمَرْجِعُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مِنَ الضَّعِيفِ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ.

(١) نَقَلَهُ الْعَلَامَةُ عَلِيُّ الْقَارِي فِي «الْمُرْقَاةِ شَرْحِ الْمَشْكَاةِ» (ج ١ ص ٢١).

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ١٩٦): (اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ صِنَاعَةَ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةَ أَسْبَابِهِ مِنَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، إِنَّمَا هِيَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةٌ؛ لِأَنَّهُمْ الْحَفَاطُ لِرَوَايَاتِ النَّاسِ، الْعَارِفِينَ بِهَا دُونَ غَيْرِهِمْ، إِذِ الْأَصْلُ الَّذِي يَعْتَمِدُونَ لِأَدْيَانِهِمُ السُّنَنَ، وَالْآثَارَ الْمُنْقُولَةَ مِنْ عَصْرِ إِلَى عَصْرٍ، مِنْ لَدُنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، فَلَا سَبِيلَ لِمَنْ نَابَذَهُمْ مِنَ النَّاسِ، وَخَالَفَهُمْ فِي الْمَذْهَبِ، إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ، مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ فِيمَا مَضَى مِنَ الْأَعْصَارِ، مِمَّنْ نَقَلَ الْأَخْبَارَ، وَالْآثَارَ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ عَنِ الَّذِينَ يَعْرِفُونَهُمْ وَيُمَيِّزُونَهُمْ، حَتَّى يُنْزِلُوهُمْ مَنَازِلَهُمْ فِي التَّعْدِيلِ، وَالتَّجْرِيحِ). اهـ

وَقَالَ اللَّكْنَوِيُّ الْهِنْدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْأَجُوبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ٣٥): عَنِ الْفُقَهَاءِ: (أَحَالُوا نَقْدَ الْأَسَانِيدِ عَلَى نِقَادِ الْحَدِيثِ، لِكُونِهِمْ أَعْنَوْهُمْ عَنِ الْكَشْفِ الْحَثِيثِ، إِذْ لَيْسَ مِنْ وَظِيفَتِهِمُ الْبَحْثُ عَنِ كَيْفِيَّةِ رِوَايَةِ الْأَخْبَارِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَظِيفَةِ حَمَلَةِ الْآثَارِ، فَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٍ، وَلِكُلِّ فَنٍ رِجَالٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَضْلِ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الْخَلْفِ» (ص ٧٦): (فَأَمَّا الْأَئِمَّةُ وَفُقَهَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ). اهـ  
قُلْتُ: وَالْعَجَبُ الْعُجَابِ مِنَ الْمُتَعَالِمَةِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ الْأَحَادِيثَ الضَّعِيفَةَ، وَيَنْسُبُونَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ مَنْ أَخْرَجَهَا، وَلَا عَنْ صِحَّتِهَا، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: (هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ)؛ قَالُوا: (يَجُوزُ رِوَايَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ وَالْعَمَلِ بِهَا) عَجَبًا: ﴿قُلْ اللَّهُ أَدْنَى لَكُمْ أُمَّ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المُقَدِّمَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ  
وَمَنْ سَارَ عَلَى مِنْهَا جِهَهُمْ وَاقْتَفَى آثَارَهُمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.  
أَمَّا بَعْدُ،

فَإِنَّ الْعِلْمَ بَحْرٌ زَخَارٌ، وَقَامُوسٌ هَدَّارٌ كُلَّمَا أزدَدْتَ مِنْهُ تَضَلَعًا زَادَكَ عَطَشًا  
وَتَطَلَعًا؛ فَهُوَ رَحْبَةٌ دِيَارُهُ، ذَلِيلَةٌ أَسْوَارُهُ، جَلِيلَةٌ وَجَلِيلَةٌ أَنْوَارُهُ.  
فَلَا يَتَمَنَعُ إِلَّا عَلَى الْجَاهِلِينَ، وَلَا يَتَطَاوَلُ إِلَّا دُونَ الْمُعْرِضِينَ وَأَثَمَةَ الْمُعْرِضِينَ؛  
فَمَنْ رَامَ نَيْلَهُ بِإِخْلَاصٍ عَزَّ وَاقْتَبَسَ، وَعَلَى ذُرَى الْمَجْدِ وَهَامِ الْفُرَاقِ افْتَرَشَ وَجَلَسَ،  
بِيَدٍ أَنْ مَنْ قَصَدَ مِنْهُ حَابٌ وَانْتَكَسَ وَطَاشَ سَهْمُهُ فَارْتَكَسَ.  
وَهَا نَحْنُ نُجِدُّ السُّيَّارَ فِي سَبِيلِ هَذَا الطَّلَبِ، عَسَانَا أَنْ نَبْلُغَ النُّعْجَةَ وَالْأَرْبَ،  
نُقَدِّمُ كِتَابَنَا هَذَا وَهُوَ: «الجَوْهَرُ النَّفِيسُ فِي ضَعْفِ أَحَادِيثِ رَفْعِ الْأَعْمَالِ فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ  
وَالْخَمِيسِ»، سَائِلِينَ الْمَوْلَى عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُسَدِّدَ خُطَانَا عَلَى النَّهْجِ الرَّشِيدِ وَالسَّبِيلِ  
السَّيِّدِ.

\* فَهُوَ بَيْنَ يَدَيْكَ أَخِي الْقَارِي: هَذَا التَّخْرِيجُ لِأَحَادِيثِ رَفْعِ الْأَعْمَالِ فِي يَوْمِ  
الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ سَرْنَا عَلَى طَرِيقَةِ عُلَمَاءِ الْأَثَرِ وَالْحَدِيثِ، لَنْ تَجِدَهُ مَبْسُوطًا فِي  
كِتَابٍ، وَقَدْ بَيَّنْتُ إِعْلَالَهُ وَضَعْفَهُ.

قُلْتُ: وَقَدْ عَرَضْتُ الْبَحْثَ عَلَى شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ الْمُحَدِّثِ فَوْزِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيِّ الْأَثْرِيِّ لِمُرَاجَعَتِهِ وَتَصْحِيحِهِ، فَلَا أَنْسَى الشُّكْرَ وَالتَّقْدِيرَ لَهُ فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ وَنَفَعَ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ.

قُلْتُ: وَعَرَّضُ الْكُتُبَ عَلَى عُلَمَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ لِمُرَاجَعَتِهَا وَتَصْحِيحِهَا هِيَ مِنْ مَنْهَجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

فَعَنِ الْإِمَامِ وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ رحمته الله قَالَ: (رَأَيْتُ زَائِدَةَ<sup>(١)</sup> يَعْرِضُ كُتُبَهُ عَلَى سُفْيَانَ<sup>(٢)</sup>).<sup>(٣)</sup>

أَثْرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (١٤١٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ بُكَيْرِ النَّجَّارِ، أَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَمْعَانَ الرَّزَّازِ، نَا هَيْثُمُ بْنُ خَلْفِ الدُّورِيِّ، نَا مَحْمُودُ بْنُ عَيْلَانَ، نَا وَكَيْعٌ فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ قَيْبِصَةَ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: (رَأَيْتُ زَائِدَةَ يَعْرِضُ كُتُبَهُ عَلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، ثُمَّ التُّفَّتَ إِلَى رَجُلٍ فِي الْمَجْلِسِ فَقَالَ: مَا لَكَ لَا تَعْرِضُ كُتُبَكَ عَلَى الْجَهَابِدَةِ كَمَا نَعْرِضُ؟!).

(١) هُوَ: ابْنُ قُدَّامَةَ.

(٢) هُوَ: الثَّوْرِيُّ.

(٣) يَعْنِي: لِيُصَحِّحَهَا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٤٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٧١ ح ٥٨٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْذِرِ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبٍ؛ كِلَاهُمَا عَنِ السَّرِيِّ بْنِ يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ فَيْصَةَ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ مِفْلِحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (ج ٢ ص ١٢٨).

وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ رحمته الله قَالَ: (مَنْ كَتَبَ وَلَمْ يُعَارِضْ، كَمَنْ دَخَلَ الْخَلَاءَ وَلَمْ يَسْتَنْجِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَثَلُ الَّذِي يَكْتُبُ وَلَا يُعَارِضُ مَثَلُ الَّذِي يَدْخُلُ الْخَلَاءَ وَلَا يَسْتَنْجِي).

أثرٌ صحيح

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُرْمِزِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الرَّاويِ وَالْوَاعِي» (ص ٥٩٨ ح ٧١٧)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «أَدَبِ الْإِمْلَاءِ وَالِاسْتِمْلَاءِ» (ص ٧٨ و ٧٩)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْكَفَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ أُصُولِ عِلْمِ الرَّوَايَةِ» (٧٤٩)، وَفِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (٥٧٨)، وَالِدِّينُورِيُّ فِي «الْمُجَالَسَةِ وَجَوَاهِرِ الْعِلْمِ» (ص ٣٩٨ ح ٢٢٧٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٣٣٧ ح ٤٥٠)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ١ ص ٢٣٠ ح ٤١٦) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ رحمته الله قَالَ: (رَأَيْتُ أَيُّوبَ -السَّخْتِيَانِيَّ- يُقَوِّمُ لَهُمْ كُتُبَهُمْ

بِيَدِهِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْكَفَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ أُصُولِ عِلْمِ الرَّوَايَةِ» (٧٥٩)،  
وَالْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٢٣٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَشِيرٍ بَكْرِ بْنِ خَلْفٍ،  
حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى عِلْمًا نَافِعًا، وَعَمَلًا صَالِحًا، وَتَوْفِيقًا لِمَا يُحِبُّهُ، وَيَرْضَاهُ:  
﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى فَضْلِهِ، وَإِحْسَانِهِ، وَنِعْمِهِ الَّتِي لَا تُعَدُّ، وَلَا  
تُحْصَى، كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى.

كَتَبَهُ

أَبُو الْحَسَنِ الْأَثَرِيُّ

١ - مُحَرَّم - ١٤٤٢

مَمْلَكَةُ الْبَحْرَيْنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى

ضَعْفِ أَحَادِيثِ رَفْعِ الْأَعْمَالِ فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ الثَّابِتَ فِي ذَلِكَ هُوَ رَفْعُ الْأَعْمَالِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِالنَّهَارِ، وَمَرَّةً بِاللَّيْلِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا رَجُلًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فَيُقَالُ: أَنْظِرُوا هَذِينَ حَتَّى يَصْطَلِحَا، أَنْظِرُوا هَذِينَ حَتَّى يَصْطَلِحَا، أَنْظِرُوا هَذِينَ حَتَّى يَصْطَلِحَا). وَفِي رِوَايَةٍ: (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِمَنْ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا رَجُلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، يَقُولُ: دَعُوا هَذِينَ حَتَّى يَصْطَلِحَا).

حَدِيثٌ مَعْلُولٌ بِالْوَقْفِ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١١٢٤ ح ٢٥٦٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٧٤٣ ح ٤٩١٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٧٧٢ ح ٢٠٢٣)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٧٧ ح ٧٦٣٩)، وَ(ج ١٥ ص ٢٢ ح ٩٠٥٣)، وَ(ج ١٥ ص ١٠٧ ح ٩١٩٩)، وَ(ج ١٦ ص ٦٣ ح ١٠٠٠٦)، وَالبُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (ص ٢٥٩ ح ٤١١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ص ١١٦٣ ح ٦٦٧٨)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (ص ٤٣٣ ح ٢٥٢٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٩ ص ٣٦٣ ح ١١١٩٤)، وَ(ج ١٩ ص ٣٦٤ ح ١١١٩٥)، وَابْنُ الجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (ج ٢ ص ٣٨٧ ح ٢٩٧٨)،



وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٠٠٣ ح ٣٦٤٤)، و(ص ١٥١٣ ح ٥٦٦١)،  
و(ص ١٥١٤ ح ٥٦٦٣)، و(ص ١٥١٥ ح ٥٦٦٦)، و(ص ١٥١٥ ح ٥٦٦٨)،  
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٨ ص ٢٠ ح ٧٠٣٣)، وَالطُّبُورِيُّ فِي «الطُّبُورِيَّاتِ»  
(ص ١٨٤ ح ٣٢٩)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» و(ج ٢ ص ٧٩ ح ١٨٩٧ - رِوَايَةٌ: الزُّهْرِيُّ)،  
و(ج ٢ ص ٩٠٨ - رِوَايَةٌ: اللَّيْثِيُّ)، و(ص ٤٨٩ ح ٦٨٤ - رِوَايَةٌ: الْحَدَّثَانِيُّ)، و(ج ٣  
ص ٤٢٣ - رِوَايَةٌ: ابْنُ بَكَيْرٍ)، و(ص ٣٨٣ - رِوَايَةٌ: ابْنِ الْقَاسِمِ)، وَالجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ  
الْمَوْطَأِ» (ص ٢٧٣ ح ٣٨٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٤٥)، وَفِي  
«شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٧٩ ح ٣٥٧٨)، و(ج ٩ ص ٢٢ ح ٦٢٠٢)، وَفِي «فَضَائِلِ  
الْأَوْقَاتِ» (ص ٥١٧ ح ٢٩٢)، وَفِي «الْأَدَابِ» (ص ٩٣ ح ٢٣١)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي  
«الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣١٤ ح ٧٩١٤)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٣ ص ١٠٢  
ح ٣٥٢٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٥ ص ٩٦)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْجَامِعِ» (ج ١  
ص ٣٦٧ ح ٢٥٨)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ج ١ ص ٣٦١ ح ١٢٧٤)، وَالْخَرَائِطِيُّ فِي  
«مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ» (ص ٢٤٤ ح ٥٤٧)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «التَّوْحِيدِ لِلَّهِ تَعَالَى»  
(ص ٦٥ ح ٦٦)، وَفِي «الْمِصْبَاحِ فِي عُيُونِ الصَّحَاحِ» (٢٤)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «صِفَةِ الْجَنَّةِ»  
(ج ٢ ص ٢٨ ح ١٨٠)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ج ١ ص ٢٨٧ ح ٦٦٣)، وَابْنُ  
الْجَوَزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٥ ص ٢٩٣ ح ٤٥٠٤)، وَأَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي  
«طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ٣ ص ١٣٥)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤  
ص ٥٧٩)، و(ج ١٦ ص ٤٦١)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٢ ص ٣٦٣) مِنْ  
طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَمَعْمَرٍ، وَأَبِي عَوَانَةَ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الصَّبِيِّ، وَعَبْدِ

العَزِيزِ الدَّرَاوَزِيِّ، وَأَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدَ بْنَ مُطَرِّفِ اللَّيْثِيِّ، وَخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَابْنَ جُرَيْجٍ، وَخَارِجَةَ بْنَ مُضْعَبٍ، وَوَهَيْبٍ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ طَهْمَانَ، وَيُونُسَ بْنَ عُبَيْدِ الْعَبْدِيِّ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ مَرْفُوعًا.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، وَهُوَ صَدُوقٌ تَغَيَّرَ بِآخِرَةٍ، وَأَخْطَأَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَفَرَّدَ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَهْدَةَ عَلَيْهِ فِي رَفْعِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِآخِرَةٍ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (لَيْسَ حَدِيثُهُ بِحُجَّةٍ)، وَقَالَ مَرَّةً: (صَوِيلٌ، وَفِيهِ لِينٌ)، وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: (لَمْ يَزَلْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَتَّقُونَ حَدِيثَ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ: (يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (لَا بَأْسَ بِهِ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (يُخْطِئُ)، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: (مَاتَ أَخٌ لِسُهَيْلٍ، فَوَجَدَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>،

(١) الوجد: مِنَ الْحُزْنِ.

وانظر: «مُخْتَارَ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ (ص ٣٣٣)، و«تَاجَ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ (ج ٩ ص ٢٥٧)، و«الْعَيْنَ» لِخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٦ ص ١٦٩)، و«مُعْجَمَ تَهْدِيبِ اللُّغَةِ» لِلأَزْهَرِيِّ (ج ١١ ص ١١٠)، و«الْقَامُوسَ الْمُحِيطَ» لِلغَبَرِيِّ (ص ٣٢٤).

فالمَرَادُ: أَنَّهُ حَزَنَ عَلَى أَخِيهِ.

فَنَسِيَ كَثِيرًا مِنَ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: (صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَهُ بِرَسَامٍ<sup>(١)</sup> فِي آخِرِ عُمُرِهِ فَذَهَبَ بَعْضُ حَدِيثِهِ)، وَقَالَ الدَّرَاوَزِيُّ: (كَانَ أَصَابَتْ سُهَيْلًا عِلَّةً أَذْهَبَتْ بَعْضَ عَقْلِهِ، وَنَسِيَ بَعْضَ حَدِيثِهِ).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: فَمِثْلُهُ لَا يَحْتَمِلُ رَفَعِ الْحَدِيثِ، لَا سِيَّمَا، وَأَنَّ الثَّقَاتَ أَوْفَقُوهُ عَلَى أَبِي

هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رحمته الله فِي «سُنَنِهِ» (ص ٧٧٢): هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنْظُورٍ اللُّغَوِيُّ رحمته الله فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (ج ١٢ ص ٤٦): (الْبِرْسَامُ، وَكَأَنَّهُ مُعَرَّبٌ، وَيُرَى: هُوَ الصَّدْرُ، وَسَامٌ: مِنْ أَسْمَاءِ الْمَوْتِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الْإِثْنُ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِأَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا كَانَتْ فِي الرَّأْسِ يُقَالُ سِرْسَامٌ، وَسِرٌّ هُوَ الرَّأْسُ). اهـ

(٢) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٢٢٣)، و«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٢٦٣)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٣٢٦)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٧ ص ٢٤٠)، وَ«التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ١٩٢)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٣٠)، وَ«الضُّعْفَاءَ الْكَبِيرَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٢ ص ١٥٥)، وَ«الْجَرَاحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٢٣٠)، وَ«مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٥)، وَ«الْكَاشِفَ» لَهُ (ج ١ ص ٣٢٧)، وَ«دِيَوَانَ الضُّعْفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ص ١٨٠)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٥١٤)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٦ ص ١٧٠)، وَ«تَهْذِيبَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ٢١١)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ٦٧٠)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٤ ص ١٠٤)، وَ«بَحْرَ الدَّمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ص ٧٠)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيِّ (ج ٤ ص ٥٢٢)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٦ ص ٤١٧)، وَ«التَّعْدِيلَ وَالتَّجْرِيحَ» لِلْبَاجِي (ج ٣ ص ١١٥٠)، وَ«الْكَوَاكِبَ النَّيِّرَاتِ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ» لِابْنِ الْكَيْثَالِ (ص ٢٤١)، وَ«الْأَغْتِبَاطَ بِمَعْرِفَةِ مَنْ رُبِّي بِالْإِخْتِلَاطِ» لِسِبْطِ ابْنِ الْعَجْمِيِّ (ص ٦٧)، وَ«الْمُخْتَلِطِينَ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ٥٠)، وَ«السُّنَنِ» لِأَبِي دَاوُدَ (ص ٣٦١٠).

قُلْتُ: وَلَيْسَ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَاخْتَلَفَ عَلَى أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ:

(١) فَرَوَاهُ: سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي مَتْنِهِ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَلَيْهِ فِي

رَفْعِهِ:

\* فَرَوَاهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَمَعْمَرٌ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الضَّبِّيُّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ، وَأَبُو غَسَّانُ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفِ اللَّيْثِيِّ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَخَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ، وَوَهَيْبُ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْعَبْدِيِّ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ مَرْفُوعًا.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو طَاهِرٍ الْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٣٤٨ ح ١٧١٥) مِنْ

طَرِيقِ ابْنِ عَلِيَّةَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَحْسِبُهُ رَفَعَهُ فَذَكَرَهُ. هَكَذَا بِالشَّكِّ.

\*\* وَخَالَفَهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ رِفَاعَةَ؛ فَرَوَاهُ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَأُحِبُّ أَنْ

يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ كُلَّ اِثْنَيْنٍ وَخَمِيسٍ - أَوْ:

كُلَّ يَوْمِ اِثْنَيْنٍ وَخَمِيسٍ - فَيَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ - أَوْ: لِكُلِّ مُؤْمِنٍ - إِلَّا

الْمُتَهَاجِرِينَ، فَيَقُولُ: أَخْرَهُمَا). وَفِي رِوَايَةٍ: (دُونَ عَرْضِ الْأَعْمَالِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ).<sup>(١)</sup>

### حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٤٣٤ ح ٧٤٧)، وَفِي «الشَّمَائِلِ الْمُحَمَّدِيَّةِ» (ص ١٣٤٣ ح ٣٠٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٤ ص ٩٨ ح ٨٣٦١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٥٣ ح ١٧٩٨)، وَ(ج ٦ ص ٣٥٤ ح ١٧٩٩)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٩٣ ح ١٤٧٠)، وَفِي «الْأَنْوَارِ فِي شَمَائِلِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ» (ج ٢ ص ٤٧٨ ح ٦٨٢)، وَ(ج ٢ ص ٤٧٨ ح ٦٨٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٥ ص ٢٩٤)، وَفِي «الْوَفَا بِفَضَائِلِ الْمُصْطَفَى» (ج ٣ ص ٢٣٥)، وَمُكْرَمُ الْبَزَّارُ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٣٠٨ ح ١٥٩)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٥١)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٤٠)، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْعَسْكَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ» (ص ٨٠ ح ٩٥)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٥ ص ٢٠١)، وَابْنُ الْأَبَّارِ فِي «الْمُعْجَمِ» (ص ٢١٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ الضَّحَّاكِ بْنِ مَخْلَدٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رِفَاعَةَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي مَتْنِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٨٢)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٧ ص ٣٣٩)؛ وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

(١) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِ مُحَمَّدِ بْنِ رِفَاعَةَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْأَزْدِيُّ؛ عَنْهُ: (مُنْكَرَ الْحَدِيثِ).<sup>(١)</sup>

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٤٢٣)؛ وَهُوَ مِنَ الْمُتَسَاهِلِينَ فِي التَّوَثِيقِ؛

فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ.

لِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٨٤٤): (مَقْبُولٌ).

قُلْتُ: فَذَكَرْتُ: «صَوْمِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ»؛ فِيهِ مُنْكَرٌ؛ لِمُخَالَفَتِهِ الثَّقَاتُ

الْأَثْبَاتِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢ ص ١٢٤)؛ بَعْدَ

عَزْوِهِ، لِابْنِ مَاجَهَ: (رِجَالُهُ ثِقَاتٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِصْبَاحِ الزُّجَاجَةِ» (ج ٢ ص ٣١): (هَذَا إِسْنَادٌ

صَحِيحٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ).

قُلْتُ: بَلْ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِحَالِ مُحَمَّدِ بْنِ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيِّ؛ فَإِنَّهُ مَجْهُولٌ، لَا

يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، فَانْتَبَهَ.

★ وَتَابَعَ سُهَيْلَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ عَلَى الرَّفْعِ: مَنْصُورٌ عَلَيْهِ:

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الأَوْسَطِ» (ج ١٠ ص ١٢٨ ح ٩٢٧٤)، وَابْنُ

المُقَرِّبِ فِي «المُعْجَمِ» (ص ١٢١ ح ٣٣٧)، وَالسَّهْمِيُّ فِي «تَارِيخِ جُرْجَانَ» (ص ٣١٤)

مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارِ الرَّازِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ الْمُقَرِّبِيُّ،

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ

(١) انظر: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ١٦٣)، و«مِيزَانَ الاعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ١١٦).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (تُنْسَخُ دَوَاوِينَ أَهْلِ الْأَرْضِ فِي دَوَاوِينَ أَهْلِ السَّمَاءِ فِي كُلِّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ، فَيُعْفَرُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا رَجُلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ). وَفِي رِوَايَةٍ: (تُفْتَحُ دَوَاوِينَ أَهْلِ الْأَرْضِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّازِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٦ ص ١٠٥)؛ وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ٤١٥)؛ وَهُوَ مِنَ الْمُتَسَاهِلِينَ فِي التَّوَثِيقِ؛ فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ.

الثَّانِيَةُ: عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ الرَّازِيُّ، وَهُوَ لَهُ أَوْهَامٌ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ)، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: (فِي حَدِيثِهِ خَطَأٌ)، وَقَالَ

عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (لَا بَأْسَ بِهِ كَانَ يَهُمُّ فِي الْحَدِيثِ قَلِيلًا)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (لَهُ أَوْهَامٌ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَهَذِهِ مُتَابَعَةٌ لَا يُفْرَحُ بِهَا؛ فَلَا يَصِحُّ الرَّفْعُ، لَا سِيَّمَا وَإِنَّ الثَّقَاتَ أَوْقَفُوهُ.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (ج ٢٢ ص ٢٠٣)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٥٥٨)، و«تهذيب التهذيب» له (ج ٨ ص ٩٤)، و«الكاشف» للذهبي (ج ٢ ص ٨٦)، و«ميزان الاعتدال» له (ج ٣ ص ٢٨٧)، و«تاريخ الإسلام» له أيضًا (ج ٤ ص ٤٦٨).

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ١٠ ص ١٢٩): (لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَنْصُورٍ إِلَّا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، وَلَا عَنْ عَمْرٍو إِلَّا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ). اهـ

(٢) وَرَوَاهُ: مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

(أ) فَرَوَاهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

\* فَرَوَاهُ: ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالِكََ بْنَ أَنَسٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ: يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ، إِلَّا عَبْدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيَقُولُ: ائْرُكُوا أَوْ أَرْجُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا).

حَدِيثٌ مَعْلُومٌ بِالْوَقْفِ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١١٢٤ ح ٢٥٦٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»

(ص ١٥١٥ ح ٥٦٦٧)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٠١٦ ح ٢١٢٠)، وَأَبُو

عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١٩ ص ٣٦٤ ح ١١١٩٦)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمُوطَّأِ»

(ص ٣٥٣ ح ٨٥٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٥ ص ٩٧ و ٩٨)، وَابْنُ لَالٍ فِي

«أَحَادِيثِ مُوسَى بْنِ هَارُونَ الْبَزَّارِ» (ق/٥٦/ط)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ»

(٢٢٩٦)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْجَامِعِ» (ص ٣٨٤ ح ٢٧١)، وَابْنُ الْمُظَفَّرِ فِي «عَرَائِبِ

مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ١٧٤ ح ١٠٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَنِ» (٣٩٠٨).



قُلْتُ: تَفَرَّدَ بِرَفْعِهِ عَنِ مَالِكٍ: ابْنُ وَهْبٍ مِنْ دُونِ أَصْحَابِ مَالِكٍ<sup>(١)</sup>، فَلَمْ يُتَابِعْهُ أَحَدٌ فِي رَفْعِهِ، بَلْ خَالَفُوهُ جَمِيعًا، فَأَوْقَفُوهُ، فَحَدِيثُهُ شَاذٌ.

وَالصَّوَابُ فِي رِوَايَةِ: الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسِ الْوَقْفِ؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٠١٦): (هَذَا الْخَبْرُ فِي:

«مَوْطَأَ مَالِكٍ»؛ مَوْقُوفٌ غَيْرُ مَرْفُوعٍ، وَهُوَ فِي: «مَوْطَأِ: ابْنِ وَهْبٍ»؛ مَرْفُوعٌ صَحِيحٌ).

وَقَالَ بِنَحْوِ هَذَا الْقَوْلِ: تَلْمِيزُهُ؛ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٢ ص ٤٨٣): (هَذَا

فِي «المَوْطَأِ»؛ مَوْقُوفٌ مَا رَفَعَهُ عَنِ مَالِكٍ؛ إِلَّا ابْنُ وَهْبٍ).

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُسْنَدِ المَوْطَأِ» (ص ٣٥٤): (هَذَا مَوْقُوفٌ فِي المَوْطَأِ

غَيْرِ ابْنِ وَهْبٍ فَإِنَّهُ أَسْنَدَهُ، فَقَالَ فِيهِ: أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَحَادِيثِ المَوْطَأِ وَذَكَرِ اتَّفَاقِ الرِّوَاةِ عَنِ مَالِكٍ

وَاخْتِلَافِهِمْ فِيهِ وَزِيَادَتِهِمْ وَنُقْصَانِهِمْ» (ص ١٧١): (أَسْنَدَهُ ابْنُ وَهْبٍ وَحْدَهُ، وَوَقَفَهُ

الْبَاقُونَ). اهـ

\* وَرَوَاهُ: أَبُو مُصْعَبٍ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ، وَالْحَدَّثَانِيُّ، وَابْنُ بُكَيْرٍ، وَعَبْدُ

الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ؛ كُلُّهُمْ عَنِ مَالِكٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي

(١) وَقَدْ اسْتَدْرَكَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «التَّسَعِ» (ص ٢٣٦)، وَكَذَلِكَ فِي «العِلَلِ» (ج ١٠ ص ٨٧)، هَذَا

الْحَدِيثَ: عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ».

وَهُوَ اخْتِلَافُ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ عَلَيْهِمَا فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ، وَوَقَفَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ قَدْ رَوَى فِي «صَحِيحِهِ» عَنِ مَالِكٍ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ؛ الرِّوَايَةَ: المَرْفُوعَةَ: وَهِيَ مَرْجُوحَةٌ.

هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: (يَعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيَغْفِرُ اللَّهُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا عَبْدًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فَيُقَالُ: ائْتُرُّوْا أَوْ اِرْكُوْا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا).

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٨٠ ح ١٨٩٨- رِوَايَةٌ: الزُّهْرِيُّ)، وَ(ج ٢ ص ٩٠٩- رِوَايَةٌ: اللَّيْثِيُّ)، وَ(ص ٤٨٩ ح ٦٨٤- رِوَايَةٌ: الْحَدَّثَانِيُّ)، وَ(ج ٣ ص ٤٣٤- رِوَايَةٌ: ابْنُ بَكَيْرٍ)، وَابْنُ الْمُظَفَّرِ فِي «عَرَائِبِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ١٧٥ ح ١٠٨).  
وَتَابَعَهُمْ عَلَى الْوَقْفِ: الْقَعْنَبِيُّ؛ فَرَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ مَوْقُوفًا؛ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

ذَكَرَ ذَلِكَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٨٨).  
قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ؛ فَالَّذِينَ أَوْقَفُوهُ أَكْثَرُ وَهُمْ ثِقَاتٌ، فَيَقْدَمُ الْمَوْقُوفُ عَلَى الْمَرْفُوعِ، وَالْوَهْمُ إِلَى الْوَاحِدِ أَقْرَبُ مِنَ الْجَمَاعَةِ، فَخَالَفَهُمْ ابْنُ وَهْبٍ فَوَهَمَ فِي رَفْعِهِ.  
وَقَدْ أَعْلَاهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته الله فِي «الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ١٠ ص ٨٩)؛ بِالْوَقْفِ بِقَوْلِهِ: (وَمَنْ وَقَفَهُ أَثَبْتُ مِمَّنْ أَسْنَدَهُ).

وَكَذَلِكَ أَعْلَاهُ الشَّيْخُ مِقْبَلُ الْوَادِعِيِّ رحمته الله فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى التَّبَعِ» (ص ٢٣٧)؛ بِالْوَقْفِ فِي السَّنَدِ.

قُلْتُ: فَالرَّاجِحُ مِنْ رِوَايَةِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْمَوْقُوفَ.  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٥ ص ٩٧): (هَكَذَا رَوَى يَحْيَى بْنُ يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ: مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَابَعَهُ عَامَّةُ رِوَاةِ: «الْمَوْطَأِ»، وَجَمَهُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته الله فِي «التَّبَعِ» (ق/١٥/ط): (وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ: مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ كُلُّ اِثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ)؛ أَخْرَجَهُ<sup>(١)</sup> عَنْ مَالِكٍ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ مَرْفُوعًا قَالَ: وَهَذَا لَمْ يَرْفَعَهُ عَنْ مَالِكٍ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ، وَأَصْحَابِ الْمُوْطَأِ وَغَيْرِهِمْ يَتَّفِقُونَ).  
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُظَفَّرِ فِي «غَرَائِبِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ١٧٥ ح ١٠٨)؛ عَلَى الْجَادَّةِ مَوْقُوفًا؛ بِرِوَايَةِ: ابْنِ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: (تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيَغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا عَبْدًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ. فَيَقُولُ: اتْرُكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا).

\* هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ مَوْقُوفًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَوَافَقَ الْجَمَاعَةَ.

قَالَ ابْنُ الْمُظَفَّرِ فِي «غَرَائِبِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ١٧٤): (قَالَ لَنَا أَبُو الْقَاسِمِ: قَالَ لَنَا يُونُسُ: هَكَذَا حَدَّثَنَا مَرْفُوعًا، وَحَدَّثَنَا فِي «الْمُوْطَأِ» مَوْقُوفًا).  
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُظَفَّرِ فِي «غَرَائِبِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ١٧٥ ح ١٠٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْقَاسِمِ بِهِ مَوْقُوفًا.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّوَايَةَ: الْمَرْفُوعَةَ رِوَايَةٌ: شَادَّةٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمُوْطَأِ» (٢/ق ١١٣/ط)، وَ(ص ٤٨٣)؛ لَكِنْ جَاءَ مَرْفُوعًا، وَهُوَ خَطَأً.

(١) وَقَعَ فِي الْمَخْطُوطِ، وَفِي «تَحْقِيقِ الشَّيْخِ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ» (ص ١٧١): (أَخْرَجَ).

وَالصَّحِيحُ: رِوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ، مَوْقُوفَةٌ.

قَالَ الْإِمَامُ الدَّانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِيْمَاءِ إِلَى أَطْرَافِ أَحَادِيثِ كِتَابِ الْمُوْطَأِ» (ج ٣

ص ٤٥٤): (هَذَا الْحَدِيثُ مَوْقُوفٌ عِنْدَ جُمْهُورِ رُوَاةِ: «الْمُوْطَأِ»، وَرَفَعَهُ: أَبُو حُدَافَةَ أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ السَّهْمِيُّ، عَنِ مَالِكٍ فِي «الْمُوْطَأِ».

وَاخْتَلَفَ: فِيهِ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ، وَخَرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْهُ، عَنِ مَالِكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَرْفُوعًا.

\* وَانْتَقَدَ ذَلِكَ الدَّارِقُطِيُّ، وَقَالَ فِي كِتَابِ: «الْاِسْتِدْرَاكَاتِ»: «لَمْ يَرْفَعَهُ عَنِ

مَالِكٍ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ، وَأَصْحَابُ الْمُوْطَأِ وَغَيْرُهُمْ يَقْفُونَهُ»، وَذَكَرَ فِي كِتَابِ: «الْعِلَلِ» اخْتِلَافَ أَصْحَابِ أَبِي صَالِحٍ عَنْهُ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَمَنْ وَقَفَهُ أَثْبَتَ مِمَّنْ أَسْنَدَهُ». اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِيْمَاءِ إِلَى أَطْرَافِ أَحَادِيثِ كِتَابِ الْمُوْطَأِ» (ج ٣

ص ٤٢٧): (قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: «لَمْ يُخْتَلَفَ عَنْ سُهَيْلٍ فِي رَفْعِهِ»، وَذَكَرَ الْخِلَافَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَمَنْ وَقَفَهُ أَثْبَتَ مِمَّنْ أَسْنَدَهُ»، وَكَانَهُ لَمْ يَثِقَ بِحِفْظِ سُهَيْلٍ). اهـ

قُلْتُ: فَمِثْلُهُ لَا تُسَاعِدُ الْقَوَاعِدُ الْعِلْمِيَّةُ عَلَى ثُبُوتِهِ، لِمُخَالَفَتِهِ لِلثَّقَاتِ الْأَنْبَاتِ فِي سَنَدِهِ، وَفِي مَتْنِهِ؛ فَهِيَ غَيْرُ سَالِمَةٍ مِنَ الْقَدْحِ، وَالْاِخْتِلَافِ.

وَقَدْ أَعْلَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّبَعِ» (ص ٢٣٦)؛ بِالْاِخْتِلَافِ فِي رَفْعِهِ،

وَوَقْفِهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى التَّبَعِ» (ص ٢٣٧): (وَأَقُولُ:

الَّذِي يَظْهَرُ لِي هُوَ تَرْجِيحُ الْوَقْفِ، هَذَا مِنْ حَيْثُ السَّنَدِ). اهـ

ثُمَّ صَحَّحَ الْمَتْنَ بِالشَّوَاهِدِ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْمَتْنَ كَذَلِكَ هُوَ مَعْلُومٌ  
بِاخْتِلَافِ السَّنَدِ، وَالْمَتْنَ مَعًا؛ فَلَا يُحْتَجُّ بِالْمَتَنِ؛ كَمَا سَبَقَ.  
وَالشَّوَاهِدُ كُلُّهَا مُنْكَرَةٌ، وَمُخَالَفَةٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته الله فِي «الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ١٠ ص ٨٧):  
(يُرْوَاهُ: ابْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَمُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ، وَالْأَعْمَشُ،  
وَالْمُسَيْبُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَمَّا سَهِيلٌ فَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنْهُ فِي  
رَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ صلوات الله عليه).

\* وَأَمَّا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ؛ فَاخْتَلَفَ عَنْهُ، فَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْ  
مَالِكٍ؛ فَرَفَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه.

وَخَالَفَهُ: الْقَعْنَبِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، فَرَوَاهُ، عَنْ  
مَالِكٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ مَوْفُوفًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

\* وَاخْتَلَفَ: عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ؛ فَرَوَاهُ الْحَمِيدِيُّ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي  
مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ رَفَعَهُ مَرَّةً.

وَقَالَ غَيْرُهُ: عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ مَوْفُوفًا؛ فَرَفَعَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ، عَنْ  
مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ.

\* وَاخْتَلَفَ: عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ؛ فَرَوَاهُ أَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ  
الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

وَرَوَاهُ شُعْبَةُ: وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ

أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

\* وَخَالَفَهُ: بَدَلٌ، وَمُعَادٌ، وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ؛ فَرَوَاهُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ،

عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا.

وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ كَعْبٍ، قَوْلُهُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ.

وَرَوَاهُ الْمُسَيْبُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا.

وَمَنْ وَقَفَهُ أَثَبْتُ مِمَّنْ أَسَنَدَهُ. اهـ

(ب) وَرَوَاهُ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

\* فَرَوَاهُ: الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، أَنَّهُ

سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ بِهِ مَرْفُوعًا.

أَخْرَجَهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢١ ح ١٠٠٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ

الْإِيمَانِ» (ج ٩ ص ٢٣ ح ٦٢٠٣)، وَالْخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٤٣٧).

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١٠ ص ٨٨): (وَاخْتَلَفَ: عَنِ ابْنِ

عُيَيْنَةَ؛ فَرَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ رَفَعَهُ مَرَّةً.

وَقَالَ غَيْرُهُ: عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ مَوْقُوفًا). اهـ

\* فَهُوَ شَادٌ.

\* وَرَوَاهُ: شُعَيْبُ بْنُ عَمْرٍو، وَسَعْدَانُ بْنُ نَصْرِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ،

عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ

عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمِيسٍ وَاثْنَيْنِ، فَيَغْفِرُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمَيْنِ لِكُلِّ امْرِيٍّ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا رَجُلًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فَيَقُولُ: ائْرْكَآ هَدَيْنِ حَتَّى يَضْطَلِحَا).  
 أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١٩ ص ٣٦٧ ح ١١١٩٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي  
 «شَعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٧٨ ح ٣٥٧٧)، وَالْخَرَائِطِيُّ فِي «مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ»  
 (ص ٢٤٤ ح ٥٤٦)، وَسَعْدَانُ بْنُ نَصْرِ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٣٨ ح ١٢٤)، وَالْحِنَائِيُّ فِي  
 «الْحِنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ٣٢٧ ح ٤٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّسْعِ» (ق / ١٥ / ط): (وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ عَنْهُ<sup>(١)</sup>)  
 رَفَعَهُ مَرَّةً، وَوَقَفَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَائِيلَ، وَغَيْرُهُمَا عَنْهُ). اهـ  
 قُلْتُ: فَالرَّاجِحُ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ الْوَقْفُ.  
 وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١١٢٤ ح ٢٥٦٥) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ،  
 حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَفَعَهُ مَرَّةً  
 فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: فَابْنُ أَبِي عُمَرَ يَرْوِيهِ مَرَّةً مَوْفُوفًا، وَمَرَّةً مَرْفُوعًا.  
 (ج) وَرَوَاهُ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي سَبْرَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي  
 صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (صُومُوا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ؛

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَفِي «تَحْقِيقِ الشَّيْخِ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ» (ص ١٧١)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِيهِ سَقَطًا؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ  
 هَكَذَا رَوَاهُ الْحَمِيدِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

وانظر: «العِلَلُ» لِلدَّارِقُطِيِّ (ج ١٠ ص ٨٨).

فَإِنَّهُمَا يَوْمَانِ تُرْفَعُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ، فَيَغْفِرُ اللَّهُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِهِ إِلَّا لِصَاحِبِ إِحْنَةٍ يَقُولُ اللَّهُ: ذَرُوهُ حَتَّى يَتُوبَ).

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣١٤ ح ٧٩١٥).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مَوْضُوعٌ؛ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ

الْمَدَنِيِّ الْقَاضِي، وَهُوَ يَضَعُ الْحَدِيثَ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: (كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَيَكْذِبُ)، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: (رَمَوْهُ

بِالْوَضْعِ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (مَتْرُوكٌ)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: (لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ)، وَقَالَ

الْبُخَارِيُّ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (ضَعِيفٌ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَلَا يُفْرَحُ بِهَذَا الطَّرِيقِ؛ لِكَوْنِهِ مَرْفُوعًا.

وَذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٨٩).

قُلْتُ: فَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي الرَّاجِحِ عَنْهُ يَرَوِيهِ مَوْقُوفًا، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي

الرَّاجِحِ عَنْهُ مَوْقُوفًا؛ فَالصَّحِيحُ وَقْفِهِ.

(٣) وَرَوَاهُ: الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

\* فَرَوَاهُ: أَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي

هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٨٩).

(١) انظر: «مِيزَانَ الْأَعْتَدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ٢٢٣)، و«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٣ ص ٢٢٨)،

و«بَحْرُ الدَّمِّ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ص ١٨١)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجْرٍ (ص ٨٨٦).



قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ سَاقِطٌ؛ فِيهِ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنِ الْقَاسِمِ أَبُو مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: (لَيْسَ بِثِقَةٍ كَانَ يُحَدِّثُ بِبَلَايَا فِي عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ وَعَامَّةُ حَدِيثِهِ بَوَاطِيلٌ)، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: (كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ)، وَقَالَ يَحْيَى: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ: (هُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (تَرَكُوهُ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (يَقْلِبُ الْأَخْبَارَ لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَلَا يَصِحُّ هَذَا الْوَجْهُ مَرْفُوعًا.

\*\* وَرَوَاهُ: شُعْبَةُ، وَاحْتَلَفَ عَلَيْهِ:

فَرَوَاهُ: يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٨٩).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

(١) انظر: «الضَّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لابن الجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ١١٢)، و«الضَّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٧٠)، و«الضَّعْفَاءُ الْكَبِيرَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٣ ص ١٠٠)، و«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابن أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ٦٨)، و«مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٥٥٨)، و«دِيْوَانَ الضَّعْفَاءِ» لَهُ (ص ٢٥٤)، و«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ٤٤٢)، و«التَّارِيخُ» لابن مَعِينٍ (ج ٣ ص ٣٦٦-٣٦٧ بِرِوَايَةِ الدُّورِيِّ)، و«الْكَامِلُ» لابن عَدِيٍّ (ج ٧ ص ١٨)، و«الْمَجْرُوحِينَ» لابن حِبَّانَ (ج ٢ ص ١٢٦).

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِالْقَوِيَّ)، وَقَالَ  
 الذَّهَبِيُّ: (لَيْسَ بِالْقَوِيَّ)، وَضَعَفَهُ صَالِحٌ جَزْرَةً.<sup>(١)</sup>  
 قُلْتُ: فَلَا يَصِحُّ رَفْعُهُ.  
 وَخَالَفَهُ: بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ التَّمِيمِيُّ، وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ،  
 فَرَوَوْهُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَوْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه  
 مَوْقُوفًا.

ذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٨٩).  
 قُلْتُ: وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الرَّاجِحُ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ.  
 هَكَذَا بِالشَّكِّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَوْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه.  
 (٤) وَرَوَاهُ: الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ كَعْبٍ<sup>(٢)</sup>، قَوْلُهُ غَيْرَ  
 مَرْفُوعٍ؛ شَكَّ الْأَعْمَشُ قَالَ: (تُعْرَضُ أَعْمَالُ الْعِبَادِ كُلِّ اِثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ، فَيَغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ  
 لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ).  
 أَخْرَجَهُ وَكَعْبُ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي «نُسَخَتِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ» (ص ٧٩ ح ٢١).  
 وَذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٨٩).

(١) انظر: «الْعِلَلُ» لابن أبي حاتمٍ (ص ١١٦٠)، و«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لَهُ (ج ٩ ص ١٩١)، و«مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ»  
 لِلذَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ١٢٠)، و«دِيَوَانَ الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ص ٤٣٤)، و«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٥ ص ٢٢١)،  
 و«التَّكْمِيلُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لابن كثيرٍ (ج ٢ ص ٢١٤)، و«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لابن حجرٍ (ج ٨ ص ٤٤٧)،  
 و«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ (ج ١٤ ص ١٤٦).

(٢) وَكَعْبٌ، هُوَ: «كَعْبُ الْأَخْبَارِ».

(٥) وَرَوَاهُ: الْمُسَيْبُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا.

ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١٠ ص ٨٩).

قُلْتُ: الْمُسَيْبُ بْنُ رَافِعٍ الْأَسَدِيُّ ثِقَةٌ؛ كَمَا فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ

(ص ٧٥٢)، وَقَدْ أَوْفَقَهُ.

قُلْتُ: فَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

مَوْقُوفًا، وَتَابَعَهُ: الْمُسَيْبُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا، وَرَوَاهُ

الْحَكَمُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا، وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ

أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ كَعْبٍ، قَوْلُهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١٠ ص ٨٩): (وَمَنْ وَقَفَهُ أَثَبَتْ

مِمَّنْ أَسْنَدَهُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الْمُحَدِّثُ مُقْبَلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى التَّبَعِ»

(ص ١٧١): (وَأَقُولُ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي هُوَ تَرْجِيْحُ الْوَقْفِ، هَذَا مِنْ حَيْثُ السَّنَدِ، وَأَمَّا

الْمَتْنُ فَصَحِيْحٌ). اهـ

قُلْتُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَمَّا الْمَتْنُ فَصَحِيْحٌ)؛ فِيهِ نَظْرٌ؛ فَإِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتَدَلَّ

بِبَعْضِ الطَّرِيقِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَا يَتَّقَوْنَ بِهَا الْحَدِيثَ، لَا سِيَّمَا وَأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ مُخَالَفَةٌ

لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيْحَةِ؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي «الْجَامِعِ» (ج ١ ص ٣٧٤ ح ٢٦٤) مِنْ طَرِيقِ أَشْهَلِ بْنِ

حَاتِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:

(تُرْفَعُ أَعْمَالُ بَنِي آدَمَ كُلِّ يَوْمٍ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمِ الْخَمِيسِ، فَإِذَا رُفِعَ عَمَلُ الْمُتَصَارِمِينَ فَوْقَ ثَلَاثِ رُذَى). هَكَذَا مَوْقُوفًا.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: أَشْهَلُ بْنُ حَاتِمِ الْجَمَحِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» (ص ٩٨): (يُخْطِئُ).

الثَّانِيَةُ: أَبُو عُقْبَةَ هُوَ: جَابِرُ بْنُ قُطْنِ الْهَلَالِيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، رَوَى عَنْهُ ثَابِتُ

الْبَنَانِيُّ.

ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢١٠)، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ جَرْحًا وَلَا

تَعْدِيلًا.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ؛ كَمَا فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِهِ (ج ٢ ص ٤٣١): (هُوَ

مَجْهُولٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ رحمته الله فِي «التَّارِيخِ» (ج ٤ ص ٢٩١): (أَبُو عُقْبَةَ الَّذِي يَرَوِي

عَنْهُ ثَابِتٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو عُقْبَةَ الْهَلَالِيُّ).

فَالْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحِ الرَّاجِحِ: وَقَفَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، بِالنَّظَرِ إِلَى

إِسْنَادِهِ؛ لِأَنَّ أَغْلَبَ الرُّوَاةِ، وَأَوْثَقَهُمْ رَوَوْهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا، فَهُمْ

أَثْبَتُ مِمَّنْ أَسْنَدُهُ، ثُمَّ أَغْلَبُ رُوَاةِ الرَّفْعِ ضَعَفَاءُ، وَمُنْكَلَمٌ فِيهِمْ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِمْ فِي

الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: وَلَهُ طُرُقٌ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا.

(١) أَبُو أَيُّوبَ مَوْلَى عَثْمَانَ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٦ ص ١٩١ ح ١٠٢٧٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شَعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١٠ ص ٣٤٠ ح ٧٥٩٣)، (ج ١٠ ص ٣٤١ ح ٧٥٩٥)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (ص ٧٧ ح ٦١)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٥ ص ٢٩٤)، وَفِي «الْبَرِّ وَالصَّلَاةِ» (ص ١٥٦ ح ٢٣١)، وَالْمِزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٨ ص ٢٤٢)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ص ١٥٢ ح ٢١٥-الجزء المفقود) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمِ بْنِ شَيْخِ بَالْبَصْرَةِ، وَمُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَزَيْدِ الْعُكْلِيِّ؛ كُلُّهُمْ عَنِ الْخَزْرَجِ بْنِ عَثْمَانَ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ مَوْلَى عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (إِنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ تُعْرَضُ كُلَّ خَمِيسٍ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَلَا يُقْبَلُ عَمَلٌ قَاطِعٍ رَحِمٍ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: الْخَزْرَجُ بْنُ عَثْمَانَ السَّعْدِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ الدَّارِقُطْنِيُّ: (بَصْرِيٌّ يُتْرَكُ)، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: (فِيهِ نَظَرٌ)، وَقَالَ مَرَّةً:

(ضَعِيفٌ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (صَالِحٌ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَهُوَ مُعْتَبَرٌ فِي الشَّوَاهِدِ وَالْمُتَابَعَاتِ، بِالشَّرْطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الشَّوَاهِدِ

وَالْمُتَابَعَاتِ، أَمَّا هُنَا فَلَا لِنِكَارَةِ مَتْنِهِ كَذَلِكَ.

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِيِّ (ج ٨ ص ٢٤١)، و«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٤٠)،

و«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٢٢٦)، و«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لابنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٣٨٤)، و«تَهْذِيبَ تَهْذِيبِ

الْكَمَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ١٢٢)، و«مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ١ ص ٦٠١)، و«الصَّحِيحَةَ» لِلأَلْبَانِيِّ (ج ٤

الثَّانِيَةُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ أَبُو أَيُّوبَ مَوْلَى عُمَانَ بْنِ عَفَانَ الْقُرَشِيِّ، قَالَ

عَنْ أَبِي حَاتِمٍ: (شَيْخٌ).<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٢ ص ٣٤٩)؛ عَنْ عِبَارَةِ الْإِمَامِ

أَبِي حَاتِمٍ (شَيْخٌ): (قَالَ: شَيْخٌ، لَيْسَ هُوَ عِبَارَةٌ جَرِحَ، وَلِهَذَا لَمْ أَذْكَرْ فِي كِتَابِنَا أَحَدًا مِمَّنْ قَالَ فِيهِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهَا أَيْضًا مَا هِيَ عِبَارَةٌ تَوْثِيقٌ، وَبِالاسْتِقْرَاءِ يُلُوْحُ لَكَ إِنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، أَي: لَيْسَ هُوَ بِحُجَّةٍ). اهـ

وَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٥٦٠).

وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ١٠٨)، وَذَكَرَ حَدِيثَهُ هَذَا، وَكَمْ

يَذْكَرُ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٤٠٠): (صَدُوقٌ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٣٣)؛ وَهُوَ مِنَ الْمُتَسَاهِلِينَ فِي التَّوْثِيقِ.

قُلْتُ: فَهُوَ صَالِحٌ يُعْتَبَرُ بِهِ، وَأَمَّا هُنَا فَلَا.

وَلِذَلِكَ قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ١٠٥):

(وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «ضَعِيفِ الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (ص ٢٦):

(ضَعِيفٌ). اهـ

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٥ ص ٦٥)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٢٤٦)،

وَ«الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ٩٠)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٢٦٠).

وَالْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ رحمته فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٨ ص ١٥١)؛ بِهَذَا اللَّفْظِ

ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ). اهـ

قُلْتُ: وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.

(٢) دَاوُدُ بْنُ فَرَاهِيَجَ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (ج ١٣ ص ١٠٣ ح ٣٥٢٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ  
الْوَاحِدِ الْمَلِيجِيِّ، أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي شَرِيحٍ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ، نَا عَلِيُّ بْنُ  
الْجَعْدِ، أَخْبَرَنِي أَبُو غَسَّانَ مُطَرِّفٌ، سَمِعْتُ دَاوُدَ بْنَ فَرَاهِيَجَ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه،  
يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ كُلَّ اِثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ، وَيُغْفَرُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ لَا  
يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا رَجُلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فَيَقُولُ: اتْرُكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ دَاوُدُ بْنُ فَرَاهِيَجَ مَوْلَى قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ فَهْرِ،  
وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ اخْتَلَطَ وَلَمْ تُمَيِّزْ مَرْوِيَّاتَهُ.

كَانَ شُعْبَةُ يُضَعِّفُهُ، وَضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ مَرَّةً، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِحَدِيثِهِ بَأْسٌ)،  
وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: (صَدُوقٌ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (وَلَهُ  
حَدِيثٌ فِيهِ نُكْرَةٌ)، وَقَالَ ابْنُ الْجَارُودِ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (وَكَانَ  
رَدِيًّا الْحِفْظُ).<sup>(١)</sup>

(١) انظر: «الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لابن الجوزي (ج ١ ص ٢٦٧)، و«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» للنسائي (ص ٣٨)،  
و«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرَ» للعقيلي (ج ٢ ص ٤٠)، و«الْجَرَّاحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابن أبي حاتم (ج ٣ ص ٣٩٧)، و«مِيزَانُ  
الاعْتِدَالِ» للذهبي (ج ٢ ص ١٩)، و«دِيَوَانَ الضُّعْفَاءِ» له (ص ١٢٧)، و«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» له أيضًا (ج ٣

قُلْتُ: فَمِثْلُهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ هُنَا، فَانْتَبِهْ.

وللحديث شواهد لا تُسَمَّنُ وَلَا تُغْنِي مِنْ جُوعٍ: مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَبِي أَيُّوبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسَعِيدِ الشَّامِيِّ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(١) أَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (تُعْرَضُ أَعْمَالُ بَنِي آدَمَ كُلِّ يَوْمٍ

اِثْنَيْنِ، وَفِي كُلِّ يَوْمٍ حَمِيسٍ، فَيَرْحَمُ الْمُتَرْحِمِينَ وَيَغْفِرُ لِلْمُسْتَغْفِرِينَ، ثُمَّ يَذُرُّ أَهْلَ الْحَقْدِ بِحَقْدِهِمْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٢٤٦٣ ح ٩٧٧٦)، وَالْبَزَّازُ فِي

«الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٨٨ ح ١٤٦٠)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (ص ٢٣٤ ح ٥٦٦)،

وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٥ ص ٥٢٣)، وَابْنُ طُولُونَ فِي «الْأَحَادِيثِ

الْمِائَةِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى مِائَةِ نَسَبَةٍ إِلَى الصَّنَائِعِ» (ص ٣٥ ح ٣١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ

أَيُّوبَ الْعَلَّافِ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي مَرِيَمَ، حَدَّثَنَا

(ص ٤٠٥)، وَ«لِسَانَ الْمِيْزَانِ» لابنِ حَجَرَ (ج ٣ ص ٤٠٩)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٣ ص ٢٣٠)،

وَ«التَّارِيخَ» لابنِ مَعِينٍ (ج ٣ ص ١٨٠-رِوَايَةُ: الدُّورِيِّ)، وَ(ص ١٠٨-رِوَايَةُ: الدَّارِمِيِّ)، وَ«بَحْرَ الدَّمِّ» لابنِ عَبْدِ

الْهَادِي (ص ٥١)، وَ«الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» لابنِ عَدِيٍّ (ج ٣ ص ٥٤٢)، وَ«الثَّقَاتِ» لابنِ حِبَّانَ (ج ٤ ص ٢١٦)،

وَ«مَسَاهِيرَ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» لَهُ (ص ١٠١)، وَ«الْكَوَاكِبَ النَّيِّرَاتِ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ» لابنِ

الْكِيَالِ (ص ١٦٢)، وَ«الْاِغْتِبَاطَ بِمَعْرِفَةِ مَنْ رُمِيَ بِالْاِخْتِلَاطِ» لِسَبْطِ ابْنِ الْعَجْجِيٍّ (ص ٥٧).



يَحْيَىٰ بنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بنِ يَزِيدَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ،  
عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ أَرْبَعُ عِلَلٍ:

الأُولَى: يَحْيَىٰ بنُ أَيُّوبَ الْغَافِقِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَيُخَالَفُ وَيَهْمُ.<sup>(١)</sup>

الثَّانِيَةُ: عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ زَحْرٍ الضَّمْرِيُّ؛ وَهُوَ صَدُوقٌ يُخْطِئُ؛ كَمَا فِي «تَقْرِيبِ

التَّهْذِيبِ» لابنِ حَجَرٍ (ص ٥٠٧).

الثَّلَاثَةُ: عَلِيُّ بنُ يَزِيدَ بنِ أَبِي هِلَالٍ الْأَلْهَانِيُّ، وَيُقَالُ: الْهَلَالِيُّ، أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ،

وَيُقَالُ: أَبُو الْحَسَنِ، الشَّامِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (مَتْرُوكٌ

الْحَدِيثِ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِثِقَةٍ)، وَقَالَ يَعْقُوبُ: (وَإِهي الْحَدِيثِ، كَثِيرُ الْمُنْكَرَاتِ)،

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، أَحَادِيثُهُ مُنْكَرَةٌ)، وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ، وَأَبُو

الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ: (مَتْرُوكٌ)، وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: (ذَاهِبُ

الْحَدِيثِ)، وَقَالَ يَحْيَىٰ بنُ مَعِينٍ: (عَلِيُّ بنُ يَزِيدَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ هِيَ ضِعَافٌ

كُلُّهَا)، وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ إِبرَاهِيمَ الْكِنَانِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ: (قُلْتُ لِأَبِي حَاتِمٍ: مَا تَقُولُ فِي

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٣١ ص ٢٣٣)، و«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لابنِ حَجَرٍ (ص ٨٣٧)، و«تَهْذِيبَ

التَّهْذِيبِ» لابنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ١٨٦)، و«تَذَكِرَةَ الْحُفَاظِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٢٧).

أَحَادِيثَ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ؟ قَالَ: لَيْسَتْ بِالْقَوِيَّةِ، هِيَ ضِعَافٌ،  
وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: (لَيْسَ بِالْقَوِيَّةِ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ جِدًّا).<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٥٦١): (ضَعِيفٌ).  
قُلْتُ: وَلَمْ يُصَبِّ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ بِقَوْلِهِ: أَنَّهُ: «ضَعِيفٌ» فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ  
مِنَ الضَّعِيفِ فِي الضَّعْفِ كَمَا تَقَدَّمَ.

الرَّابِعَةُ: الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشْقِيُّ، وَفِي حَدِيثِهِ مَنَاقِبٌ.  
قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: (فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ مَنَاقِبٌ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (كَانَ يَرَوِي عَنْ  
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُعْضَلَاتِ).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٦٢٩): (يُغْرِبُ كَثِيرًا).  
وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٨٩): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا  
نَعْلَمُهُ يَرَوِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ).

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢١ ص ١٧٨)، و«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٣٩٦)،  
و«الضُّعْفَاءَ الصَّغِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ٩٩)، و«الضُّعْفَاءَ وَالْمَثْرُوكِينَ» لابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٢٠٠)، و«الضُّعْفَاءَ  
الْكَبِيرَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٣ ص ٢٥٤)، و«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ٢٧٠)، و«دِيَوَانَ الضُّعْفَاءِ»  
لِلدَّهَبِيِّ (ص ٢٨٧)، و«مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٣ ص ١٧١)، و«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٢ ص ٤٥٧)،  
و«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ٤٦٦)، و«الْكَامِلَ» لابْنِ عَدِيِّ (ج ٦ ص ٣٠٥)، و«الْمَجْرُوحِينَ» لابْنِ  
حِبَّانَ (ج ٢ ص ٨٥).

(٢) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٣ ص ٣٨٦)، و«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٣٢٢)،  
و«مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٣٧١).

وَالْحَدِيثُ أوردَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٨ ص ٦٥)؛ ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْبَزَّازُ، وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْأَلْهَانِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي «الْجَامِعِ» (ج ١ ص ٣٧٦ ح ٢٦٦) مِنْ طَرِيقِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: (تُعْرَضُ أَعْمَالُ بَنِي آدَمَ فِي كُلِّ يَوْمٍ اِثْنَيْنِ، وَفِي كُلِّ يَوْمٍ خَمِيسٍ فَيَرْحَمُ الْمُتَرَاهِمِينَ، وَيَغْفِرُ لِلْمُسْتَغْفِرِينَ، وَيَذَرُ أَهْلَ الْحَقْدِ بَعْلَهُمْ). هَكَذَا مِنْ غَيْرِ: «أَبِي أَمَامَةَ».

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ كَسَابِقِهِ.

وَأَخْرَجَهُ بَشْرُ بْنُ مَطَرٍ فِي «الْجُزْءِ الثَّلَاثِ مِنْ حَدِيثِهِ» (ق/٨٩/ط) مِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ كَسَابِقِهِ.

(٢) وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه:

فَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَا مِنْ يَوْمٍ اِثْنَيْنِ أَوْ خَمِيسٍ إِلَّا يُرْفَعُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ إِلَّا أَعْمَالَ الْمُتَهَاجِرِينَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٩٣ ح ٣٩٧٢)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «فَوَائِدِهِ»<sup>(١)</sup> (ص ٢٤٠ ح ٧٣٧)، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْفَاكِهِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٣٩٧ ح ١٨٣) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ اللَّيْثِيُّ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَطَاءٍ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَبُو عَبْدِ الْعَزِيزِ اللَّيْثِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.  
قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (ضَعِيفٌ وَاسْتَلْطَبَ بِأَخْرَجِهِ)، وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: (حَدِيثُهُ لَيْسَ بِالْقَائِمِ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَا يُسْتَعْلَمُ بِحَدِيثِهِ لَيْسَ فِي وَزْنٍ يُسْتَعْلَمُ بِخَطَائِهِ، عَامَّةً حَدِيثِهِ خَطَأً، لَا أَعْلَمُ لَهُ حَدِيثًا مُسْتَقِيمًا، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: (لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (ضَعْفُوهُ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (كَانَ مِمَّنْ اسْتَلْطَبَ بِأَخْرَجِهِ حَتَّى كَانَ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، وَيَرْفَعُ الْمَرَاسِيلَ مِنْ حَيْثُ لَا يَفْهَمُ، فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ).<sup>(٢)</sup>

(١) مَطْبُوعٌ ضَمَّنَ كِتَابَ بِاسْمِ: «الْفَوَائِدِ» لِابْنِ مَنْدَه!!، فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، طَبَعَهُ: «دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ».  
(٢) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَرْزِيِّ (ج ١٥ ص ٢٣٨)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٣٠١)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٤٠٨)، و«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ١٣٠)، و«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ٢٧٦)، و«الْجَرَّاحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ١٢٥)، و«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٠٧)، و«دِيْوَانَ الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ص ٢٢١)، و«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ٦٦٢)، و«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٤٠)، و«التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ» لَهُ (ج ٢ ص ٢١٤)، و«الضُّعْفَاءُ الصَّغِيرُ» لَهُ (ص ٧٩)، و«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٥ ص ٢٥٦)، و«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٥٠٠).

الثَّانِيَةُ: سُلَيْمَانُ بْنُ عَطَاءٍ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٤ ص ٢٨)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ

والتَّعْدِيلِ» (ج ٤ ص ١٢٨)؛ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ٣٨٢)؛ وَهُوَ مِنَ الْمُتْسَاهِلِينَ فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ.

(٣) وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه:

فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ

وَالْخَمِيسِ، فَمَنْ مُسْتَعْفِرٍ فَيُعْفَرُ لَهُ، وَمَنْ تَائِبٍ فَيَتَّابُ عَلَيْهِ، وَيُرَدُّ أَهْلُ الضَّعَائِنِ

لِضَّعَائِنِهِمْ حَتَّى يَتُوبُوا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٨ ص ٢٠٣ ح ٧٤١٥)، وَالْخَطِيبُ

الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَلْخِصِ الْمُتْسَاهِبِ» (ج ١ ص ٤٦) مِنْ طَرِيقِ رَوْحِ بْنِ حَاتِمِ أَبِي غَسَّانَ،

وَهَلَالَ بْنِ الْعَلَاءِ؛ كِلَاهُمَا: عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا

أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأُولَى: مِنْهَالُ بْنُ بَحْرٍ أَبُو سَلَمَةَ الْعُقَيْلِيُّ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ رحمته الله فِي «الضُّعْفَاءِ الْكَبِيرِ» (ج ٤ ص ٢٣٨): (فِي حَدِيثِهِ

نَظَرٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته الله فِي «دِيْوَانِ الضُّعْفَاءِ» (ص ٣٩٩): (فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ).

وَأَشَارَ إِلَى ضَعْفِهِ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رحمته فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٨ ص ٤٢)؛ فَقَالَ: (وَهَذَا كَانَ يُقَالُ إِنَّهُ حَدِيثُ مِنْهَالِ بْنِ بَحْرٍ، عَنْ هِشَامٍ لَيْسَ يَرَوِيهِ عَنْهُ غَيْرُهُ، وَقَدْ حَدَّثَ بِهِ الْخَلِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا عَنْ هِشَامٍ؛ كَمَا رَوَاهُ الْمِنْهَالُ، وَالْخَلِيلُ أَضْعَفُ مِنَ الْمِنْهَالِ). اهـ

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ؛ كَمَا فِي «الْجَرَحِ التَّعْدِيلِ» لِابْنِهِ (ج ٨ ص ٤٠٩): (ثِقَةٌ).  
وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١١٧): (سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْ مِنْهَالِ بْنِ بَحْرٍ فَقَالَ: ثِقَةٌ). اهـ

قُلْتُ: فَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالرَّاجِحُ ضَعْفُهُ؛ لِأَنَّهُ يُخَالَفُ، وَيُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: وَالْجَرَحُ الْمُفَسَّرُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ الْمُجْمَلِ<sup>(١)</sup>.

(١) وانظر: «التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ١٤٠)، و«النُّكْتُ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ الدِّينِ الزَّرْكَشِيِّ (ج ٣ ص ٣٣٨)، و«مَحَاسِنُ الْأَصْطِلَاحِ» لِلْبُلْقِينِيِّ (ص ٢٢١)، و«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٢١١)، و«شَرْحُ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْعَبِينِيِّ (ص ١٥٢)، و«قَفْوُ الْأَثْرِ فِي صَفْوَةِ عِلْمِ الْأَثْرِ» لِابْنِ الْحَنْبَلِيِّ (ص ١١٦)، و«الْكَفَايَةِ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ١ ص ٢٨٦)، و«الْمَنْهَلُ الرَّوِّيُّ» لِابْنِ جَمَاعَةَ (ص ٢٦٧ و ٢٦٨)، و«قَاعِدَةُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِلشُّبْكِيِّ (ص ٢٩)، و«الرَّفْعُ وَالتَّكْمِيلُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِأَبِي الْحَسَنَاتِ اللَّكْنَوِيِّ (ص ٧٩)، و«الشَّدَا الْفِيَّاحُ مِنْ عُلُومِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِلْأَبْنَسِيِّ (ج ١ ص ٢٣٦ و ٢٤١)، و«شَرْحُ نُخْبَةِ الْفِكْرِ» لِلْمَلَأِ عَلِيِّ الْقَارِيِّ (ص ٧٤١ و ٧٤٢)، و«شَرْحُ نَزْهَةِ النَّظَرِ» لِشَيْخِ شَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ص ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦)، و«مُصْطَلَحُ الْحَدِيثِ» لَهُ (ص ٢٨)، و«الْيَوَاقِيتُ وَالدَّرَرُ شَرْحُ شَرْحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ» لِلْمُنَاوِيِّ (ج ٢ ص ٣٦٣ و ٣٦٤)، و«الْخُلَاصَةُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ» لِلطَّيْبِيِّ (ص ١٠١).

\* وَتَعْمَلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فِيمَنْ تَعَارَضَتْ فِيهِ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ مَا بَيْنَ مُوثِقٍ وَمُجَرَّحٍ بِأَنْ جَرَّحَهُ بَعْضُهُمْ، وَعَدَلَهُ بَعْضُهُمْ، فَحَيْثُ يُشْتَرَطُ بَيَانُ سَبَبِ الْجَرَحِ؛ حَتَّى يُحْكَمَ بِكَوْنِهِ خَارِماً لِلثَّقَّةِ بِالرَّأْيِ أَمْ لَا.

فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُفَسِّراً، وَلَوْ مِنْ نَاقِدٍ وَاحِدٍ، وَأَنْ يَكُونَ جَرْحاً بِمَا هُوَ جَارِحٌ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْجَرْحُ مَرْدُوداً مِنْ نَاقِدٍ آخَرَ بِحُجَّةٍ.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْجَرَحِ الْمُفَسِّرِ: قَوْلُهُمْ: (صَدُوقٌ يَهُمُّ)، و(سَيِّءُ الْحِفْظِ)، و(مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ)، و(مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ)، وَعَيْرُ ذَلِكَ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ السُّبُكِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» (ج ٢ ص ٢١): (أَنَّ قَوْلَهُمْ: لَا يُقْبَلُ الْجَرْحُ إِلَّا مُفَسِّراً)؛ إِنَّمَا هُوَ أَيْضاً فِي جَرَحٍ مَنْ ثَبَّتَ عَدَالَتَهُ، وَاسْتَقَرَّتْ؛ فَإِذَا أَرَادَ رَافِعٌ رَفْعَهَا بِالْجَرَحِ قِيلَ: لَهُ اثْبُتْ بِرْهَانٍ عَلَى هَذَا.

أَوْ فِيمَنْ لَمْ يُعْرِفْ حَالَهُ، وَلَكِنْ ابْتَدَرَهُ جَارِحَانِ، وَمُرَكِّبَانِ؛ فَيُقَالُ: إِذْ ذَاكَ لِلجَارِحِينَ: فَسَّرَا مَا رَمَيْتُمَا بِهِ.

أَمَّا مَنْ ثَبَّتَ أَنَّهُ مَجْرُوحٌ فَيُقْبَلُ قَوْلُ مَنْ أَطْلَقَ جَرْحَهُ؛ لِجَرِيَانِهِ عَلَى الْأَصْلِ الْمُفَرَّرِ عِنْدَنَا، وَلَا نَطَالِبُهُ بِالتَّفْسِيرِ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْ طَلَبِهِ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «نُزْهَةِ النَّظَرِ» (ص ١٧٤): (وَالجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ، وَأَطْلَقَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ، وَلَكِنْ، مَحَلَّهُ إِنْ صَدَرَ مُبِيناً<sup>(٢)</sup> مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِ؛ لِأَنَّهُ

(١) وانظر: «المفتتح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح» للشيخ الوادعي (ص ٨٨).

(٢) وقد يراد التفسير ولا يقبل؛ لعدم اعتباره، أو القناعة به، والأمثلة على هذا أكثر من أن تحصر.

إِنْ كَانَ غَيْرَ مُفَسَّرٍ لَمْ يَقْدَحْ فِيمَنْ ثَبَّتَ عَدَالَتَهُ، وَإِنْ صَدَرَ مِنْ غَيْرِ عَارِفٍ بِالْأَسْبَابِ لَمْ يُعْتَبَرِ بِهِ أَيْضًا.

فَإِنْ خَلَا الْمَجْرُوحُ عَنِ التَّعْدِيلِ قَبْلَ الْجَرْحِ فِيهِ مُجْمَلًا غَيْرَ مُبَيَّنِّ السَّبَبِ، إِذَا صَدَرَ مِنْ عَارِفٍ عَلَى الْمُخْتَارِ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَعْدِيلٌ؛ فَهُوَ فِي حَيْزِ الْمَجْهُولِ، وَإِعْمَالِ قَوْلِ الْمُجَرِّحِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ). اهـ

قُلْتُ: فَالَّذِي يَنْتَقِدهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله إِطْلَاقَ الْجَرْحِ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ، وَإِلَّا فَالْمُفَسَّرُ عِنْدَهُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ الْمُجْمَلِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «تَمَامِ الْمَنَّةِ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى فِقْهِ السُّنَّةِ» (ص ٢٠٣): (كَأَنَّ يَقُولَ مَثَلًا: «الْجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ» فَيَقَالُ: هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ مُفَسَّرًا وَجَارِحًا). اهـ

قُلْتُ: فَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته الله فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢١٧): (وَأَمَّا الْجَرْحُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا مُفَسَّرًا مُبَيَّنِّ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيمَا يَجْرَحُ وَمَا لَا يَجْرَحُ، فَيَطْلُقُ أَحَدُهُمُ الْجَرْحَ بِنَاءٍ عَلَى أَمْرٍ اعْتَقَدَهُ جَرْحًا، وَلَيْسَ بِجَرْحٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ سَبَبِهِ لِيُنْظَرَ فِيهِ: أَهْوَجَرْحٌ أَمْ لَا؟ وَهَذَا ظَاهِرٌ مُقَرَّرٌ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْمُغِيثِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٣٤): (يَنْبَغِي تَقْيِيدُ الْحُكْمِ بِتَقْدِيمِ الْجَرْحِ بِمَا إِذَا فُسِّرَ، وَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا يُسَاعِدُهُ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَدَّمَ التَّعْدِيلَ؛ كَالْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ، أَمَّا إِذَا تَعَارَضَا مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ فَالتَّعْدِيلُ كَمَا قَالَه الْمَزِّيُّ وَغَيْرُهُ). اهـ



وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رحمته فِي «تَدْرِيبِ الرَّاوي» (ج ١ ص ٣٦٤): (وَإِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ، أَيِ الرَّاوي جَرَحٌ مُفَسَّرٌ، وَتَعْدِيلٌ، فَالْجَرَحُ مُقَدَّمٌ، وَلَوْ زَادَ عَدَدُ الْمُعَدَّلِ، هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ، وَنَقَلَهُ الْخَطِيبُ عَنِ جُمُهورِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ مَعَ الْجَارِحِ زِيَادَةَ عِلْمٍ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا الْمُعَدَّلُ؛ وَلِأَنَّهُ مُصَدِّقٌ لِلْمُعَدَّلِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، عَنْ ظَاهِرِ حَالِهِ، إِلَّا أَنَّهُ يُخْبِرُ، عَنْ أَمْرِ بَاطِنٍ خَفِيَ عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ بُرْهَانُ الدِّينِ الْبِقَاعِيُّ رحمته فِي «النُّكْتِ الْوَفِيَّةِ بِمَا فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ» (ج ١ ص ٦١٠): (فَإِنْ كَانَ قَدْ وَثَّقَهُ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةٍ هَذَا الشَّانِ لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ الْجَرَحُ مِنْ أَحَدٍ كَاتِبًا مَنْ كَانَ إِلَّا مُفَسَّرًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ لَهُ رُبُوبَةُ الثَّقَةِ فَلَا يُزَحَرُ عَنْهَا إِلَّا بِأَمْرِ جَلِيٍّ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الْمَنْهَلِ الرَّوِيِّ فِي مُخْتَصَرِ عُلُومِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ» (ص ٢٦٨): (وَلَا يُقْبَلُ الْجَرَحُ إِلَّا مُفَسَّرًا؛ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي مَوْجِبِهِ؛ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ فِيهِمَا). اهـ

وَلِذَلِكَ قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٤ ص ٧٤٤)؛ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ بَحْرٍ: (قُلْتُ: وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَوَثَّقَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ حِبَّانَ، وَضَعَّفَهُ الْعُقَيْلِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ؛ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْتُ [٦٤٨]، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِي حِفْظِهِ ضَعْفًا؛ فَقَدْ أَعْلَى الْعُقَيْلِيُّ الْحَدِيثَ الْمُتَقَدِّمَ بِالْمُخَالَفَةِ، وَهَذَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي مَتْنِهِ، وَفِي رَفْعِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ رحمته فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٨ ص ٢٠٣): (لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الرَّبِيعِ؛ إِلَّا الْمِنْهَالُ بْنُ بَحْرٍ). اهـ

وَالْحَدِيثُ أوردَهُ الْهَيْثَمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَجْمَعِ الرِّوَايَاتِ» (ج ٨ ص ٦٦)؛ ثُمَّ قَالَ:

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٣ ص ٣٠٧): (رَوَاهُ

الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَرِوَاؤُهُ ثِقَاتٌ). اهـ

قُلْتُ: وَلَيْسَ كَمَا قَالَا رَحِمَهُمَا اللهُ.

وَتَعَقَّبَهُمَا الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٤ ص ٧٤٥)؛

بِقَوْلِهِ: (كَذَا قَالَا، وَقَدْ عَرَفْتَ الْخِلَافَ فِي الْمِنْهَالِ بْنِ بَحْرٍ، وَعَقْلًا، أَوْ تَغَافَلَا عَنْ عَنَعَةِ

أَبِي الزُّبَيْرِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مُدَلِّسًا). اهـ

الثَّانِيَةُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ تَدْرَسَ الْمَكِّيُّ أَبُو الزُّبَيْرِ، مَشْهُورٌ بِالتَّدْلِيسِ، وَذَكَرَهُ

ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَرْبِئَةِ الثَّلَاثَةِ» مِنَ الْمُدَلِّسِينَ، وَقَدْ وَصَفَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ بِالتَّدْلِيسِ.<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ» (ج ١ ص ٤٧): (هَكَذَا

رَوَاهُ هِلَالٌ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ بَحْرٍ مَرْفُوعًا، وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ). اهـ

\* وَاحْتُلِفَ عَلَى الْمِنْهَالِ بْنِ بَحْرٍ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ:

(١) انظر: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمَوْصُوفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٨)، و«أَسْمَاءُ الْمُدَلِّسِينَ»

للسُّبُوْطِيِّ (ص ٩١)، و«التَّبَيِّنَ لِأَسْمَاءِ الْمُدَلِّسِينَ» لِسَبْطِ ابْنِ الْعَجْمِيِّ (ص ٥٤)، و«الْمُدَلِّسِينَ» لِأَبِي زُرْعَةَ ابْنِ

الْعِرَاقِيِّ (ص ٨٨)، و«مُدْكِرَةَ فِي دُرُوسِ عِلَلِ الْمُدَلِّسِينَ» لِشَيْخِنَا فَوْزِيِّ الْأَثَرِيِّ (ج ٢ ص ٧).

\* فَرَوَاهُ رَوْحُ بْنُ حَاتِمٍ أَبُو غَسَّانَ، وَهَلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ؛ كِلَاهُمَا: عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِهِ مَرْفُوعًا.

\*\* وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا الْمِنْهَالُ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ ﷺ، قَالَ: (الْأَعْمَالُ تُعْرَضُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَيَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لِيُغْفَرَ لِلْمُسْتَغْفِرِينَ، وَيُنَابَ عَلَى التَّوَابِينَ، وَيُتْرَكَ ذُوو الْأَضْغَانِ بِأَضْغَانِهِمْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَلْخِيسِ الْمُتَشَابِهِ» (ج ١ ص ٤٧).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ كَسَابِقِهِ.

وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٤ ص ٧٤٤).

(٤) وَأَمَّا حَدِيثُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيِّ ﷺ:

فَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ لَتُعْرَضُ عَلَى اللَّهِ فِي يَوْمِ اِثْنَيْنٍ وَخَمِيسٍ، فَيَغْفِرُ اللَّهُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ، إِلَّا عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٤٠)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٨ ص ٢٢٩)، وَابْنُ شَادَانَ فِي «الْمَشِيخَةِ الصُّغْرَى» (ص ٤٣ ح ٥٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي

مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنِي أَبِي يَحْيَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي مُعَاوِيَةَ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي أَبِي إِسْحَاقَ بْنُ طَلْحَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي طَلْحَةَ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ خَمْسُ عِلَلٍ:

الأولى: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى أَبُو الْحَسَنِ الطَّلْحِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ. ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٣٩)؛ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

الثانية: عُمَرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

الثالثة: مُعَاوِيَةَ بْنُ يَحْيَى، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

الرابعة: يَحْيَى بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

الخامسة: إِسْحَاقُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، الْقُرَشِيُّ، التَّيْمِيُّ.

ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٣٩٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ١٥٩)؛ وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٨٠)؛ عَنْهُ: (مَقْبُولٌ).

قُلْتُ: وَقَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رحمته الله مَقْبُولٌ؛ أَي: عِنْدَ الْمُتَابِعَةِ، وَإِلَّا فَهُوَ لَيِّنٌ

الْحَدِيثِ، كَمَا نَصَّ فِي «مُقَدِّمَتِهِ عَلَى تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٣٦).

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ٢٢)؛ وَهُوَ مِنَ الْمُتَسَاهِلِينَ فِي التَّوَثِيقِ؛

فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ.

(٥) وَأَمَّا حَدِيثُ سَعِيدِ الشَّامِيِّ:

فَعَنْ عَبْدِ الْغَفُورِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ:  
 (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ عَلَى اللَّهِ، وَتُعْرَضُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، وَعَلَى الْأَبَاءِ  
 وَالْأُمَّهَاتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَيَفْرَحُونَ بِحَسَنَاتِهِمْ، وَتَزْدَادُ وُجُوهُهُمْ بَيَاضًا، وَتَشْرِقُ، فَاتَّقُوا  
 اللَّهَ وَلَا تُؤْذُوا أَمْوَاتِكُمْ).

### حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ

أَخْرَجَهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «نَوَادِرِ الْأُصُولِ» (ج ٤ ص ٢١٣ ح ٩٢٤) مِنْ طَرِيقِ  
 كَثِيرِ بْنِ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْغَفُورِ بْنُ  
 عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مَوْضُوعٌ، وَلَهُ أَرْبَعُ عِلَلٍ:

الأولى: عَيْسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: (مَتْرُوكُ  
 الْحَدِيثِ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ أَيْضًا:  
 (مَتْرُوكٌ)، وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ: (حَدِيثُهُ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ).<sup>(١)</sup>

(١) وانظر: «الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لابن الجوزي (ج ٢ ص ٢٣٨)، و«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرَ» للعقيلي (ج ٣  
 ص ٣٩٥)، و«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» للنسائي (ص ٧٧)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٦ ص ٣٥٠)،  
 و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٣ ص ٣١٠)، و«تاريخ الإسلام» له (ج ٥ ص ١٣٩)، و«ديوان الضُّعْفَاءِ» له  
 أيضًا (ص ٣١٠)، و«لسان الميزان» لابن حجر (ج ٦ ص ٢٥٧)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٦ ص ٥٠٢)،  
 و«المعجروحين» لابن جبان (ج ٢ ص ١٠٣)، و«الكامل في الضُّعْفَاءِ» لابن عدي (ج ٧ ص ٤٣٩).

الثانية: عبد الغفور بن عبد العزيز بن سعيد، أبو الصباح الواسطي، وهو منكر

الحديث.

قال عنه يحيى بن معين: (ليس حديثه بشيء)، وقال البخاري: (تركوه، منكر

الحديث)، وقال مرة: (سكتوا عنه)، وقال النسائي: (متروك الحديث)، وقال

الدارقطني: (منكر الحديث)، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث)، وقال ابن حبان:

(يضع الحديث على الثقات لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب).<sup>(١)</sup>

الثالثة: عبد العزيز بن سعيد، وهو: والد عبد الغفور، مجهول.<sup>(٢)</sup>

ذكره أبو نعيم في «الصحابة»، ورجح أبو موسى كونه تابعياً.<sup>(٣)</sup>

وقال الحافظ ابن حبان رحمه الله في «الثقات» (ج ٥ ص ١٢٥): (عبد العزيز بن

سعيد بن سعد بن عبادة، ولأبيه صحبة، يروي عن أبيه، روى عنه أبو الصباح، واسمه:

عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطي). اهـ

(١) انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (ج ٥ ص ٢٢٩)، «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ج ٢ ص ١١٢)،

و«الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص ٢٨٥)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (ج ٣ ص ١١٣)، و«الجرح

والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٦ ص ٧٠)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٢ ص ٥٥٩)، و«ديوان الضعفاء» له

(ص ٢٥٤)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٨ ص ١٦٣)، و«التاريخ الأوسط» له (ج ٢ ص ١٨٦)، و«الضعفاء

الصغير» له أيضاً (ص ٩٥)، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ج ١٢ ص ٤٤٠)، و«الكامل في الضعفاء»

لابن عدي (ج ٧ ص ٢١).

(٢) وانظر: «الضعيفة» للألباني (ج ١١ ص ٦٩٢)، و(ج ١٣ ص ١٦٢).

(٣) وانظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (ج ٤ ص ١٨٨٠)، و«الإصابة» لابن حجر (ج ٥ ص ١٨٩).

قُلْتُ: وَفِي هَذَا نَظْرٌ؛ فَإِنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجْرٍ رحمته لَمَّا تَرَجَمَ لِسَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ هَذَا؛ لَمْ يَذْكُرْ فِي الرُّوَاةِ عَنْهُ عَبْدَ الْعَزِيزِ، فَعَبَدُ الْعَزِيزِ الَّذِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَجْهُولٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرَ عَبْدِ الْغُفُورِ هَذَا، وَهُوَ مُتَّهَمٌ؟! <sup>(١)</sup>

الرَّابِعَةُ: سَعِيدُ الشَّامِيِّ، وَلَا يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَى صُحْبَتِهِ فَحَدِيثُهُ مُرْسَلٌ <sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته فِي «الإِصَابَةِ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ١٠٠):

(سَعِيدُ الشَّامِيِّ، وَالِدُ عَبْدِ الْعَزِيزِ جَاءَتْ عَنْهُ عِدَّةُ أَحَادِيثَ مِنْ رِوَايَةِ وَلَدِهِ عَنْهُ، تَفَرَّدَ بِهَا عَبْدُ الْغُفُورِ أَبُو الصَّبَّاحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ سَعِيدِ). اهـ  
وَذَكَرَهُ الْهِنْدِيُّ فِي «كَنْزِ الْعُمَالِ» (ج ١٦ ص ١٩٥).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ٣ ص ٦٧٢): (قُلْتُ:

وَهَذَا إِسْنَادٌ مَوْضُوعٌ، الْمُتَّهَمُ بِهِ عَبْدُ الْغُفُورِ هَذَا). اهـ

(٦) وَأَمَّا حَدِيثُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه:

فَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَرَكَ تَصُومُ شَهْرًا مِنَ الشُّهُورِ مَا تَصُومُ مِنْ شَعْبَانَ، قَالَ: (ذَلِكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ، وَهُوَ شَهْرٌ تُرْفَعُ فِيهِ الْأَعْمَالُ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَأُحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ).  
وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ يَصُومُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَسْرُدُ الْأَيَّامَ لَا يَكَادُ يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ فَيَسْرُدُ الْأَيَّامَ

(١) وانظر: «الإِصَابَةُ» لابنِ حَجْرٍ (ج ١٣ ص ٨٨)، و«الثَّقَاتُ» لابنِ حِبَّانَ (ج ٤ ص ٢٧٧)، و«الضَّعِيفَةُ» لِلشَّيْخِ

الْأَلْبَانِيِّ (ج ١١ ص ٦٩٢)، و(ج ١٣ ص ١٦٢ و ١٦٣).

(٢) وانظر: تَخْرِيجِي لِكِتَابِ: «فَضَائِلِ شَهْرِ رَجَبٍ» لِلْحَلَّالِ (١١).

لَا يَكَادُ يَصُومُ، قَالَ: وَكَانَ يَصُومُ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ يَوْمَيْنِ لَا يَكَادُ يَدَعُهُمَا إِنْ كَانَا مِنْ صِيَامِهِ الَّذِي يَصُومُ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مِنْهُ، وَكَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ فِيهِ مِنَ الشُّهُورِ شَعْبَانَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَأَيْتَكَ تَصُومُ يَوْمَيْنِ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ إِنْ كَانَا مِنْ صِيَامِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مِنْهُ؟، قَالَ: (أَيُّ يَوْمَيْنِ؟)، فَقُلْتُ: الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، قَالَ: (ذَلِكَ يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ)، قَالَ: قُلْتُ: رَأَيْتَكَ تَصُومُ فِي شَعْبَانَ مَا لَا تَصُومُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الشُّهُورِ؟، قَالَ: (ذَلِكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ، وَفِيهِ تُرْفَعُ الْأَعْمَالُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ). وَفِي رِوَايَةٍ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ تَصُومُ حَتَّى لَا تَكَادَ تُفْطِرُ، وَتُفْطِرُ حَتَّى لَا تَكَادَ أَنْ تَصُومَ، إِلَّا يَوْمَيْنِ إِنْ دَخَلَا فِي صِيَامِكَ وَإِلَّا صُمْتَهُمَا، قَالَ: (أَيُّ يَوْمَيْنِ؟)، قُلْتُ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: (ذَلِكَ يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَأَحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَلَهُ طُرُقٌ عَنْهُ:-

(١) أَبُو سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيُّ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٧٦ ح ٢٦٧٨)، و(ج ٣ ص ١٧٦ ح ٢٦٧٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ص ٣٦٧ ح ٢٣٥٧)، و(ص ٣٦٧ ح ٢٣٥٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦ ص ٨٥ ح ٢١٧٥٣)، و(ج ٣٦ ص ١٢٥ ح ٢١٧٩١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٥٣ ح ٣٥٤١)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٦٩ ح ٢٦١٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٨)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي



«الْأَحَادِيثُ الْمُخْتَارَةُ» (ج ٤ ص ١٤٢ ح ١٣٥٦)، و(ج ٤ ص ١٤٣ ح ١٣٥٨)،  
والمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ص ٤١٦ ح ٤٨٥)، والدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ»  
(ص ٥٠ ح ٩١)، والطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٥٠ ح ٣٢٤٦)،  
و(ج ٢ ص ١٤٠ ح ٣٢٤٧)، وَقَوَامُ السُّنَّةِ الْأَضْبَهَانِي فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢  
ص ٣٩٩ ح ١٨٦٥)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ١ ص ٦٠١  
ح ٣٣٦)، والدُّوَلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (ج ٢ ص ٨٩١ ح ١٥٦٣)، وابنُ عَدِيٍّ فِي  
«الْكَامِلِ» (ج ٢ ص ٢٩٣)، وابنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْوَفَا بِفَضَائِلِ الْمُصْطَفَى» (ج ٣  
ص ٢٣٧ ح ٩٢٢)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ١ ص ٤٤ ح ٥٨)، وَفِي «التَّبَصُّرَةِ» (ج ٢  
ص ٥٠)؛ تَعْلِيْقًا، وَالذَّهَبِيُّ فِي «سَفِينَةِ مُتَّخَبَاتٍ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ» (ص ١٥٧)، والرُّوْيَانِيُّ  
فِي «مُسْنَدِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ٤٩ و ٥٠- مِنَ الْمُسْتَدْرَكِ) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
مَهْدِيٍّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ،  
وَخَالِدَ بْنَ مَخْلَدٍ، وَسَعِيدَ بْنَ زَكَرِيَّا الْمَدَائِنِيِّ، وَإِسْحَاقَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيِّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ  
ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ أَبِي الْغَضَنِ، وَهُوَ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدِ  
الْمَقْبَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه بِهِ.

رَوَاهُ بَعْضُهُمْ: مُخْتَصَرًا، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: مُطَوَّلًا.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ أَبِي الْغَضَنِ الْمَدَنِيُّ الْغِفَارِيُّ مَوْلَى  
بَنِي غِفَارٍ، وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ فِيهِ: أَنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ  
بِرِوَايَتِهِ، فَافْطَنْ لِهَذَا.

وَالَيْكَ التَّفْصِيلُ:

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ يَهُمُّ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: (لَيْسَ حَدِيثُهُ بِذَلِكَ، وَهُوَ صَالِحٌ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ: (لَيْسَ بِحَافِظٍ، وَلَا ضَابِطٍ)، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: (لَيْسَ حَدِيثُهُ بِذَلِكَ)، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ: (وَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (وَكَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ، كَثِيرَ الْوَهْمِ فِيمَا يُرْوَى، لَا يُحْتَجُّ بِخَبْرِهِ إِذَا لَمْ يُتَابِعْهُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَمِثْلُ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ الْغِفَارِيِّ لَا يَحْتَمِلُ بِمِثْلِ هَذَا التَّفَرُّدِ بِهَذَا الْخَبْرِ، وَهُوَ ذَكَرَ رَفْعَ الْأَعْمَالِ فِي «شَهْرِ شَعْبَانَ».

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٥٣): (تَفَرَّدَ بِهِ هَذَا

الْغِفَارِيُّ، وَهُوَ أَبُو الْغُصْنِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ). اهـ

قُلْتُ: فَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُتَابِعْهُ أَحَدٌ مِنَ الثَّقَاتِ.

فَمِثْلُ هَذَا لَا يُقْبَلُ تَفَرُّدُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ يَعْنِي: فَمِثْلُهُ لَا يَحْتَمِلُ مِنْهُ بِمِثْلِ

تَعَدُّ هَذِهِ الْوُجُوهِ فِي الرَّوَايَةِ.

(١) انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَرْزِيِّ (ج ٤ ص ٣٧٣)، و«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ١٣)، و«تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لَهُ (ص ١٣٨)، و«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ١٥٩)، و«الضُّعْفَاءَ الْكَبِيرَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ١ ص ١٧٣)، و«الْجَرَّاحَ وَالْتَعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ٣٨٤)، و«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٧)، و«مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» لَهُ (ج ١ ص ٣٤٠)، و«دِيَوَانَ الضُّعْفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٤٦٥)، و«سُؤَالَاتِ السَّجْزِيِّ» لِلْحَاكِمِ (ص ١٠٢)، و«الْكَامِلَ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٢ ص ٢٩٢)، و«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٢٣٩).

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٦): (فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْمِدُ<sup>(١)</sup> لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ، وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْحُقَاطِ الْمُتَقِنِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ غَيْرِهِ، أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَحَدِيثُهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرَكٌ، قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثَهُمَا عَلَى الْإِتِّفَاقِ مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ، فَيُرْوَى عَنْهُمَا، أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَدَ مِنْ الْحَدِيثِ مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِمَا<sup>(٢)</sup>)، وَلَيْسَ مِمَّنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ، فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ). اهـ

قُلْتُ: أَيُّ: إِذَا تَفَرَّدَ مِثْلًا صَدُوقٌ، أَوْ ثِقَّةٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَوْ غَيْرِهِ بِحَدِيثٍ، وَلَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ الْمَعْرُوفِينَ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ؛ فَإِنَّ حَدِيثَهُ هَذَا لَا يُقْبَلُ، وَحَدِيثُ الْبَابِ مِنْ هَذَا.

وَالْمُرَادُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي مَشْهُورًا؛ فَلَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِهِ بِحَدِيثٍ لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ طَبَقَتِهِ، وَمَنْ أَحَدَ عَنْ نَفْسِ الشَّيْخِ.

قُلْتُ: فَمَنْ يَتَفَرَّدُ عَنْ إِمَامٍ مَشْهُورٍ مِنْ دُونِ أَهْلِ طَبَقَتِهِ؛ فَهَذَا يُقَدِّحُ فِي ثُبُوتِهِ، مَا لَمْ يَحْتَفِ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الضَّبْطِ وَالْمَعْرِفَةِ.

★ وَاخْتَلَفَ عَلَى ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ فِيهِ:

\* فَرَوَاهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْبِيُّ، وَخَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمَدَائِنِيُّ، وَإِسْحَاقُ

(١) أَيُّ: يَرْوِي.

(٢) يَعْنِي: مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، وَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَالْأَخِذُونَ عَنْهُمَا كَثْرَةٌ، وَفِيهِمْ حُقَاطٌ مُتَقِنُونَ.

بُنْ مُحَمَّدِ الْفَرَوِيِّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ أَبِي الْغُضَنِ، وَهُوَ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه بِهِ؛ مُخْتَصَرًا، وَمُطَوَّلًا. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٧٦ ح ٢٦٧٨)، و(ج ٣ ص ١٧٦ ح ٢٦٧٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ص ٣٦٧ ح ٢٣٥٧)، و(ص ٣٦٧ ح ٢٣٥٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦ ص ٨٥ ح ٢١٧٥٣)، و(ج ٣٦ ص ١٢٥ ح ٢١٧٩١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٥٣ ح ٣٥٤١)، وَالْبَزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٦٩ ح ٢٦١٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٨)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٤ ص ١٤٢ ح ١٣٥٦)، و(ج ٤ ص ١٤٣ ح ١٣٥٨)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ص ٤١٦ ح ٤٨٥)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٥٠ ح ٩١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٥٠ ح ٣٢٤٦)، و(ج ٢ ص ١٤٠ ح ٣٢٤٧)، وَقَوَامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢ ص ٣٩٩ ح ١٨٦٥)، وَالخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ١ ص ٦٠١ ح ٣٣٦)، وَالذُّوْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (ج ٢ ص ٨٩١ ح ١٥٦٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٢ ص ٢٩٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْوَفَا بِفَضَائِلِ الْمُصْطَفَى» (ج ٣ ص ٢٣٧ ح ٩٢٢)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ١ ص ٤٤ ح ٥٨)، وَفِي «التَّبَصُّرَةِ» (ج ٢ ص ٥٠)؛ تَعْلِيقًا، وَالدَّهَبِيُّ فِي «سَفِينَةِ مُتَّخَبَاتٍ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ» (ص ١٥٧)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ٤٩ و ٥٠ - مِنَ الْمُسْتَدْرَكِ).

\*\* وَرَوَاهُ زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

(أ) فَرَوَاهُ: أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّهَائِيُّ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْمُتَمَبِرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتُكَ تَصُومُ فِي شَعْبَانَ صَوْمًا لَا تَصُومُ فِي شَيْءٍ مِنَ الشُّهُورِ إِلَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟ قَالَ: (ذَلِكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ، بَيْنَ رَجَبٍ وَشَهْرِ رَمَضَانَ، تُرْفَعُ فِيهِ أَعْمَالُ النَّاسِ، فَأَحِبُّ أَنْ لَا يُرْفَعَ لِي عَمَلٌ إِلَّا وَأَنَا صَائِمٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٧٧ ح ٢٦٨٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ص ٣٦٧ ح ٢٣٥٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ١٦٦ ح ٩٨٥٣)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٢٧ ح ١٦٦)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٨٤ ح ٢٢٣٨-إِتْحَافُ الْخَيْرَةِ الْمَهْرَةِ)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شَعْبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٥٢ ح ٣٥٤٠)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (ص ١١٥ ح ٢١)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيِّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٤ ص ١٠٨ ح ١٣١٩)، وَ(ج ٤ ص ١٠٨ ح ١٢٢٠)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ١ ص ٢٧٢ ح ٣٩٠)، وَ(ج ٤ ص ١٥١ ح ٣١٤٥)، وَفِي «سَبْعَةِ مَجَالِسٍ مِنْ أَمَالِيهِ» (ص ٧٦ ح ٥٠)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «مُسْنَدِ أَسَامَةَ» (ص ١٢٣ ح ٤٨)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ»<sup>(١)</sup> (ص ٤١٦ ح ٤٨٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ

(١) وَقَعَ فِي الْمَطْبُوعِ: «كَامِلُ بْنُ زَيْدِ الْغِفَارِيِّ الْمَدَنِيِّ»، وَهَذَا بَدَلٌ مِنْ: «ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ» وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ

أَنَّهُ: «ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ».

في «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ٢٢٥ ح ٧٧٢)، والشَّحَامِيُّ في «الْأَرْبَعِينَ حَدِيثًا» (ص ١١٩ ح ٣١)، والثَّقَفِيُّ في «الثَّقَفِيَّاتِ» (ص ٢٣٥ ح ١٨٧)، أَبُو سَهْلٍ الْقَطَّانُ في «حَدِيثِهِ عَنِ شَيْوَيْهِ» (ق/٢٤٩/ط).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَبُو الْغُصْنِ الْمَدَنِيُّ الْغِفَارِيُّ مَوْلَى بَنِي غِفَارٍ، وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ فِيهِ: أَنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣١٤ ح ٧٩١٧) مِنْ طَرِيقِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ: كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي شَيْخٌ مِنْ غِفَارٍ أَنَّهُ، سَمِعَ سَعِيدًا الْمَقْبُرِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ لَا يَتْرُكُ صَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ وَقَالَ صلى الله عليه وسلم: (إِنَّهُمَا يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ لِي فِيهِمَا عَمَلٌ صَالِحٌ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: رَجُلٌ مُبْهَمٌ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ، وَالْجَهَالَةُ عَيْنُ الْجَرَحِ.

الثانية: الشَّيْخُ الَّذِي مِنْ غِفَارٍ هُوَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَبُو الْغُصْنِ الْمَدَنِيُّ الْغِفَارِيُّ مَوْلَى بَنِي غِفَارٍ، وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ فِيهِ: أَنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ.

(ب) وَرَوَاهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أُسَامَةَ رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَصُومُ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦ ص ١٢٥ ح ٢١٧٩١) مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ

الْحُبَابِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ أَبُو الْغُصَنِ الْمَدَنِيُّ الْغِفَارِيُّ مَوْلَى بَنِي غِفَارٍ، وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ فِيهِ: أَنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ.

\*\*\* وَرَوَاهُ: أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، عَنْ أَبِي الْغُصَنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْحَبِّ؛ يَعْنِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - عَلَى الشَّكِّ هَكَذَا-، قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ الْأَيَّامَ يَسْرُدُهُنَّ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُرِيدُ أَنْ يَصُومَ إِلَّا يَوْمَيْنِ مِنَ الْجُمُعَةِ، إِنْ دَخَلَ فِي صَوْمِهِ دَخَلًا، وَإِنْ وَافَقَ إِفْطَارُهُ صَامَهُمَا، وَكَانَ يَصُومُ فِي شَهْرٍ مِنَ الشُّهُورِ صَوْمًا مَا يَصُومُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الشُّهُورِ أَكْثَرَ إِلَّا فِي رَمَضَانَ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتَكَ تَصُومُ الْأَيَّامَ تَسْرُدُهُنَّ لَا تَكَادُ أَنْ تُفْطِرَ، ثُمَّ تُفْطِرَ الْأَيَّامَ تَسْرُدُهُنَّ لَا تَكَادُ أَنْ تَصُومَ إِلَّا يَوْمَيْنِ مِنَ الْجُمُعَةِ، إِنْ دَخَلَ فِي صَوْمِكَ دَخَلًا، وَإِنْ وَافَقَا فِطْرًا صُمْتَهُمَا. قَالَ: (أَيُّ يَوْمَيْنِ؟) قُلْتُ: يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ. قَالَ: (ذَيْنِكَ يَوْمَيْنِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ، فَأَحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ). قُلْتُ: وَرَأَيْتَكَ تَصُومُ شَهْرًا مِنَ السَّنَةِ صَوْمًا لَا تَصُومُهُ فِي شَهْرٍ - يَعْنِي مِنَ الشُّهُورِ - أَكْثَرَ إِلَّا فِي رَمَضَانَ. قَالَ: (أَيُّ شَهْرٍ؟) قُلْتُ: شَعْبَانَ. قَالَ: (ذَلِكَ شَهْرٌ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ، وَهُوَ شَهْرٌ تُرْفَعُ فِيهِ الْأَعْمَالُ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَعَوِيُّ فِي «مُسْنَدِ أُسَامَةَ» (ص ١٢٦ ح ٤٩).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ أَبُو الْغُصَنِ الْمَدَنِيُّ الْغِفَارِيُّ مَوْلَى بَنِي غِفَارٍ، وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ فِيهِ: أَنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: فَثَابِتُ بْنُ قَيْسِ أَبُو الْغُصْنِ الْمَدَنِيُّ الْغِفَارِيُّ قَدْ اضْطَرَبَ فِي إِسْنَادِهِ كَمَا تَرَى، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ يَهُمُّ فِي الْحَدِيثِ.

(٢) مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٣٧٦ ح ٢٤٣٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٧٩ ح ٢٧٩٤)، وَ(ج ٣ ص ٢٧٩ ح ٢٧٩٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦ ص ٧٢ ح ٢١٧٤٤)، وَ(ج ٣٦ ص ١١٥ ح ٢١٧٨١)، وَ(ج ٣٦ ص ١٤٣ ح ٢١٨١٦)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٣٣ ح ١٧٨٥)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١١٢ ح ٦٦٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩٣)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (ص ٥١٦ ح ٢٩١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٧٨ ح ٣٥٧٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٢٢ ح ١٥٩)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٥٣)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٨ ص ٨٠ و ٨١) مِنْ طَرِيقِ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ، وَهَشَامٍ، وَحَرْبِ بْنِ شَدَّادٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مَوْلَى قَدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ، عَنْ مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ انْطَلَقَ مَعَ أُسَامَةَ رضي الله عنه إِلَى وَادِي الْقُرَى فِي طَلَبِ مَالٍ لَهُ، فَكَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ. فَقَالَ لَهُ مَوْلَاهُ: لِمَ تَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، وَأَنْتَ شَيْخٌ كَبِيرٌ؟ فَقَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: (إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُعْرَضُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:



الأولى: جَهَالَةُ مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ.

الثانية: جَهَالَةُ مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤

ص ١٠٣): (قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ لِحَالَةِ مَوْلَى قُدَامَةَ، وَمَوْلَى أُسَامَةَ). اهـ

★ واخْتَلَفَ عَلَى عُمَرَ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ فِيهِ:

\* فَرَوَاهُ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، واخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

١) فَرَوَاهُ: أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ، وَهَشَامٌ، وَحَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ يَحْيَى

بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ، عَنْ مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ انْطَلَقَ مَعَ أُسَامَةَ رضي الله عنه فَذَكَرَهُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٣٧٦ ح ٢٤٣٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»

(ج ٣ ص ٢٧٩ ح ٢٧٩٤)، وَ(ج ٣ ص ٢٧٩ ح ٢٧٩٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦

ص ٧٢ ح ٢١٧٤٤)، وَ(ج ٣٦ ص ١١٥ ح ٢١٧٨١)، وَ(ج ٣٦ ص ١٤٣ ح ٢١٨١٦)،

وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٣٣ ح ١٧٨٥)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١١٢

ح ٦٦٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩٣)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ»

(ص ٥١٦ ح ٢٩١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٧٨ ح ٣٥٧٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي

«الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٢٢ ح ١٥٩)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٥٣)،

وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٨ ص ٨٠ و ٨١).

(٢) وَرَوَاهُ: مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ بْنُ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ: أَنَّ مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رضي الله عنه: (كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ) نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ: «عُمَرُ بْنُ أَبِي الْحَكَمِ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢١٦ ح ٢٧٩٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: جَهَالَةُ مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ.

الثانية: جَهَالَةُ مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

(٣) وَرَوَاهُ: أَبُو عَمْرٍو، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مَوْلَى لِأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رضي الله عنه: (كَانَ يَصُومُ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ وَيُخْبِرُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَصُومُهُمَا كَذَلِكَ). وَلَمْ يَذْكُرْ: «عُمَرُ»، وَلَا: «مَوْلَى قُدَامَةَ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢١٦ ح ٢٧٩٧) مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ

بِهِ؛ بِالْعُنْعَنَةِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ ثَلَاثُ عِلَلٍ:

الأولى: الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدَّمَشْقِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعَنُ، وَلَمْ يُصْرِّحْ

بِالتَّحْدِيثِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ» مِنْ «الْمُدَلِّسِينَ»، وَقَالَ: (مَوْصُوفٌ

بِالتَّدْلِيسِ الشَّدِيدِ).<sup>(١)</sup>

الثَّانِيَةُ: جَهَالَةُ مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ.

الثَّالِثَةُ: جَهَالَةُ مَوْلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

وَخَالَفَ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ؛ عُقْبَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ الْمُعَاوِرِيُّ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْحَكَمِ<sup>(٢)</sup> بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ: كَانَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصُومُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، قَالَ: وَكَانَ لَهُ مَالٌ بِوَادِي الْقُرَى فَرَكِبَ إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُ مَوْلَاهُ: لِمَ تَصُومُ فَقَدْ كَبُرَتْ وَضَعُفَتْ قَالَ: (إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُكَ تَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُعْرَضُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ).

أَخْرَجَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٥٥ ح ٢٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ عُقْبَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ الْمُعَاوِرِيُّ، وَهُوَ يُحْطَى وَيُخَالَفُ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٢ ص ٩٢): (يُغْرَبُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٤٩١): (رَوَى

عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مَا لَمْ يُوَافِقْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، وَغَيْرِهِ عَنْهُ). اهـ

(١) انظر: «تعريف أهل التَّقْدِيسِ» لابن حَجَرٍ (ص ١٣٤)، و«التَّبَيِّنَ لِأَسْمَاءِ الْمُدَلِّسِينَ» لابن العَجَوِيِّ (ص ٦٠).

(٢) هُوَ: «عُمَرُ بْنُ أَبِي الْحَكَمِ»؛ لِأَنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى جَدِّهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الضَّعْفَاءِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٣٥٤): (عُقْبَةُ بْنُ

عَلْقَمَةَ الْبَيْرُوتِيِّ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ). اهـ.

(٤) وَرَوَاهُ: حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، وَحَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنِ يَحْيَى بْنِ

أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ مَوْلَى قُدَامَةَ، عَنِ مَوْلَى  
أَسَامَةَ، عَنِ أَسَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَالْاِثْنَيْنِ).

ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ص ١٣٨٢).

قُلْتُ: وَلَمْ أَفِفْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ ثَلَاثُ عِلَلٍ:

الْأُولَى: جَهَالَةُ مَوْلَى قُدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ.

الثَّانِيَةُ: جَهَالَةُ مَوْلَى أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

الثَّلَاثَةُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ، وَهُوَ لَهُ أَفْرَادٌ، وَيُرْوَى أَحَادِيثَ مَنَكَيرَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» (ص ٦٥١): عَنْهُ: (لَهُ

أَفْرَادٌ). اهـ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: (فِي حَدِيثِهِ شَيْءٌ يُرْوَى أَحَادِيثَ مَنَكَيرَ).<sup>(١)</sup>

فَرِوَايَةٌ: حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ؛ هَهُنَا: فِي «الْعِلَلِ» لابنِ أَبِي حَاتِمٍ: بِإِثْبَاتٍ: «مُحَمَّدُ بْنُ

إِبْرَاهِيمَ».

(١) انظر: «الضَّعْفَاءُ الْكَبِيرُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٤ ص ٢٠)، و«بَحْرُ الدَّمِّ» لابنِ عَبْدِ الْهَادِي (ص ١٣٣).

وَرِوَايَةٌ: مُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ؛ بِالتَّشْدِيدِ: أَخْرَجَهَا: النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢١٦ ح ٢٧٩٦) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى، عَنْ مَوْلَى قَدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ بِهِ، بِدُونِ: «مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ».

وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الدُّسْتَوَائِيُّ:

أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِهِ: أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٣٧٦ ح ٢٤٣٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٧٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٦ ص ١١٥ و ١٤٣)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١١٢ ح ٦٦٦)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٣٣ ح ١٧٨٥)؛ وَلَكِنْ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بِهِ؛ يَعْنِي: بِإِسْقَاطِ: «مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ».

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ بِهِ. وَقَالَ: (وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ، وَحَرَبُ بْنُ شَدَّادٍ عَنْ يَحْيَى). اهـ قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ بَابِ الْاِخْتِلَافِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٦٩ ح ٩٣٢٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فُضَيْلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: (كَانَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه، يَصُومُ أَيَّامًا مِنَ الْجُمُعَةِ يُتَابِعُ بَيْنَهُنَّ، فَقِيلَ لَهُ: أَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ؟ قَالَ: فَكَانَ يَصُومُهُمَا).

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ، وَهُوَ لَهُ أَفْرَادٌ، وَيُرْوَى أَحَادِيثَ مَنَاكِرَ.

الثَّانِيَةُ: الْإِنْقِطَاعُ؛ فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَسْمِعْ مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ص ١٣٨٢): (وَسَأَلْتُ أَبِي

عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، وَحَرْبٌ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَوْلَى قَدَامَةَ، عَنْ مَوْلَى أُسَامَةَ، عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَالْإِثْنَيْنِ).

وَرَوَاهُ هِجَلٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مَوْلَى لِأُسَامَةَ؛ قَالَ: كُنْتُ أَرْكَبُ مَعَ أُسَامَةَ.

فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا يَقُولُهُ حُسَيْنٌ، وَمُعَاوِيَةُ، وَحَرْبٌ، هُوَ مُحْفُوظٌ؟

قَالَ: نَعَمْ). اهـ

قُلْتُ: وَلَيْسَ الْمُرَادُ صِحَّةَ الْحَدِيثِ، فَاثْبَتَهُ.

\*\* وَرَوَاهُ: مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَيَغْفِرُ اللَّهُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ مُشَاحِنِينَ، أَوْ قَاطِعِ رَحِمٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١٤٢ ح ٤٠٩)، وَالْخَرَائِطِيُّ فِي

«مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ» (ص ١٣٦ ص ٢٨٨)، وَ(ص ٢٤٩ ح ٥٦٣)، وَالْجُرْجَانِيُّ فِي

«أَمَالِيهِ» (ق/١٨٦/ط/أ).

(١) وانظر: «لَطَائِفَ الْمَعَارِفِ» لابن رَجَبٍ (ص ١١٩)، و«مِصْبَاحَ الرُّجَاةِ» لِلْبُوصَيْرِيِّ (ج ٢ ص ٧٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ سَاقِطٌ؛ فِيهِ مُوسَى بْنُ عَبْدِةَ بْنِ نَشِيطِ الرَّبَذِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ

الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: (مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْجُنَيْدِ: (مَتْرُوكٌ الْحَدِيثِ)،  
 وَقَالَ يَحْيَى: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)، وَقَالَ مَرَّةً: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ)، وَقَالَ  
 مَرَّةً: (رَوَى أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (ضَعِيفٌ)،  
 وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: (ضَعِيفٌ)،  
 وَقَالَ أَحْمَدُ: (اضْرَبَ عَلَى حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عَبْدِةَ)، وَقَالَ أَيْضًا: (مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ)،  
 وَقَالَ أَيْضًا: (لَا تَحِلُّ الرَّوَايَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِةَ)، وَقَالَ أَيْضًا: (لَا تَكْتُبُ عَنْ  
 أَرْبَعَةٍ، وَمِنْهُمْ: مُوسَى بْنُ عَبْدِةَ)، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيُّ: (ضَعِيفٌ، يُحَدِّثُ  
 بِأَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَهُوَ مُضْطَرَبٌ كَذَلِكَ.

(٣) شُرْحِيلُ بْنُ سَعْدِ عَنَّهُ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٠١٦ ح ٢١١٩) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ  
 بْنِ أَبِي يَزِيدَ وَرَاقِ الْفَرْيَابِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لابنِ حَجَرٍ (ص ٧٨٦)، و«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٦ ص ٤٦٨)، و«الضُّعْفَاءُ  
 وَالْمَتْرُوكِينَ» لابنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٣ ص ١٤٧)، و«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرَ» لِلْعَمَلِيِّ (ج ٤ ص ١٦٠)، و«الضُّعْفَاءُ  
 وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٢٤)، و«الضُّعْفَاءُ الصَّغِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ١٢٧)، و«التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ» لَهُ (ج ٢  
 ص ٧٣)، و«السَّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٥ ص ١٦٠)، و«مَجْمَعُ الرِّوَايَاتِ» لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ٨ ص ٢٨٣).

عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي شَرْحِبِيلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أُسَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصُومُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، وَيَقُولُ: (إِنَّ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَلَهُ أَرْبَعُ عِلَلٍ:

الأولى: سَعِيدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ وَرَأْفُ الْفِرْيَابِيُّ مَجْهُولٌ لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً، فَإِنَّ الْجَهَالََةَ عَيْنُ الْجَرَحِ.

الثانية: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشِ الْعَنْسِيُّ، هُوَ صَدُوقٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، مُخَلَّطٌ فِي غَيْرِهِمْ؛ كَمَا فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» لابنِ حَجَرَ (ص ٩٢).

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (ج ١ ص ١٢٨): (إِسْمَاعِيلُ بْنُ

عِيَّاشٍ: ضَعِيفٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْمَدَنِيِّينَ). اهـ

قُلْتُ: وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ هَذَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ، لَكِنْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ غَيْرِ الشَّامِيِّينَ ضَعِيفَةٌ؛ أَعْنِي: أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ بَلَدِهِ ضَعِيفَةٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رحمته الله فِي «الْكَامِلِ» (ج ٣ ص ١٠٥): عَنْ حَدِيثِ آخَرَ:

(وَهَذَا الْحَدِيثُ لَعَلَّ الْبَلَاءَ فِيهِ مِنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عِيَّاشٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ أَهْلِ بَلَدِهِ مِنَ الشَّامِيِّينَ خَلَطَ فَإِذَا رَوَى عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالْبَصْرَةِ، وَالْكُوفَةِ خَلَطَ عَلَيْهِمْ،

وَالْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ كُوفِيٌّ، وَالْبَلَاءُ مِنْ ابْنِ عِيَّاشٍ لَا مِنَ الْحَسَنِ). اهـ



وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ مَا رَوَى، عَنِ الشَّامِيِّينَ

صَحِيحٌ، وَمَا رَوَى عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٢٦٤): (وَكَذَلِكَ قَالَهُ

الْبُخَارِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَاطِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٤٨٨): (وَحَدِيثُهُ عَنِ

الشَّامِيِّينَ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةٌ؛ فَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ، وَفِي الْجُمْلَةِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ

مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَيُحْتَجُّ بِهِ فِي حَدِيثِ الشَّامِيِّينَ خَاصَّةً). اهـ

قُلْتُ: وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ لَا يُعْرَفُ هَلْ هُوَ: شَامِيٌّ، أَوْ غَيْرٌ: شَامِيٌّ؛ بَلْ لَا يُعْرَفُ

نَهَائِيًّا.

الثَّلَاثَةُ: عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ.

الرَّابِعَةُ: شُرْحِبِيلُ بْنُ سَعْدِ أَبِي سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَطْمِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ اخْتَلَطَ بِأَخْرَةَ)، وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: (لَيْسَ بِثِقَةٍ)،

وَقَالَ يَحْيَى: (لَيْسَ بِشَيْءٍ، ضَعِيفٌ)، وَقَالَ مَرَّةً: (ضَعِيفٌ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)، وَقَالَ

الدَّارَقُطْنِيُّ: (ضَعِيفٌ يُعْتَبَرُ بِهِ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ:

(١) انظر: «السَّنَنِ الْكُبْرَى» للبيهقي (ج ٦ ص ٢٦٤)، و«الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» لابن عدي (ج ١ ص ٤٧٢).

(فِيهِ لَيْنٌ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (وَلِشْرَحِبِيلَ أَحَادِيثٌ: وَكَيْسٌ بِالكَثِيرِ، وَفِي عَامَّةِ مَا يَرَوِيهِ إِنْكَارٌ).<sup>(١)</sup>

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ٣٦٥).

قُلْتُ: وَلَمْ يُوثِّقْهُ غَيْرُهُ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.



---

(١) انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٤١٣)، و«تَهْدِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٤ ص ٣٢٠)، و«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٣٣٦)، و«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْرِيِّ (ج ٢ ص ٣٩)، و«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٥٦)، و«الضُّعْفَاءَ الْكَبِيرَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ١٨٧)، و«الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٣١١)، و«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٢٤٦)، و«دِيَوَانَ الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ص ١٨٦)، و«الْكَامِلَ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٥ ص ٦٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى نَكَارَةِ مَثْنِ الْحَدِيثِ، وَمُخَالَفَتِهِ لِلأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ

وَهَذَا الْحَدِيثُ مُخَالَفٌ لِلأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي رَفْعِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: فَتُعْرَضُ مَرَّةً بِاللَّيْلِ، وَمَرَّةً بِالنَّهَارِ. (١)

(١) فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا

(١) وَهُوَ الْعَرَضُ الْيَوْمِيُّ: وَيَقَعُ فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ: بُكْرَةً وَعَشِيًّا، وَهُوَ الَّذِي ثَبَتَ فِي السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ. وَهَذَا عَمَلُ الْيَوْمِ فِي آخِرِهِ قَبْلَ اللَّيْلِ، وَعَمَلُ اللَّيْلِ فِي آخِرِهِ قَبْلَ النَّهَارِ، مِنَ الْعَمَلِ الْقَوْلِيِّ، أَوِ الْفِعْلِيِّ. \* فَهَذَا الرَّفْعُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ: أَخْصُ مِنَ الرَّفْعِ الَّذِي قِيلَ عَنْهُ فِي الْعَامِ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ، وَفِي يَوْمِي الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، وَإِذَا انْقَضَى الْأَجَلُ رُفِعَ عَمَلُ الْعُمَرِ كُلُّهُ، وَطُوِيَتْ صَحِيفَةُ الْعَمَلِ.

وانظر: «طَرِيقَ الْهَجْرَتَيْنِ» لابن الْقَيْمِ (ص ٧٥).

لِذَلِكَ لَمْ يُصَبْ مَنْ قَالَ: أَنَّ رَفْعَ الْأَعْمَالِ تُكُونُ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ، وَفِي يَوْمِي الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ؛ لِضَعْفِ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ الْأَعْمَالَ سِوَاءَ كَانَتْ مِنَ الْأَحْكَامِ الْقَوْلِيَّةِ، أَوِ الْفِعْلِيَّةِ؛ تُعْرَضُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ، وَهَذَا بِرُفْعِهِ يُسَمَّى رُفْعًا سَنَوِيًّا، بَيْنَمَا تُعْرَضُ فِي يَوْمِي الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَيُسَمَّى بِرُفْعِهِ: رُفْعًا أُسْبُوعِيًّا.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُرْفَعُ فِي كُلِّ يَوْمٍ، فَتُعْرَضُ مَرَّةً بِاللَّيْلِ، وَمَرَّةً بِالنَّهَارِ، وَهَذَا الَّذِي ثَبَتَ فِي السَّنَةِ

الصَّحِيحَةِ.

فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (الْمَلَائِكَةُ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ: مَلَائِكَةُ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةُ بِالنَّهَارِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٩٣ ح ٥٥٥)، و(ص ٥٣٨ ح ٣٢٢٣)،  
 و(ص ١٢٧٨ ح ٧٤٢٩)، و(ص ١٢٩٠ ح ٧٤٨٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٥٥  
 ح ٦٣٢)، و(ص ٢٥٥ ح ٦٣٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٥٧ ح  
 ٤٥٩)، و(ج ٧ ص ١٦٤ ح ٧٧١٢)، و(ج ١٠ ص ٤٠٩ ح ١١٨٧١)، و(ج ١٠  
 ص ٤١٠ ح ١١٨٧٢)، و(ج ١٠ ص ٤١٠ ح ١١٨٧٣)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ص ٨٣ ح  
 ٤٨٥)، وَفِي «النُّعُوتِ»<sup>(١)</sup> (ص ٣٨٢ ح ١٠١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٢ ص ٤٦٠  
 ح ٧٤٩١)، و(ج ١٤ ص ٤٧٧ ح ٨١٢٠)، و(ج ١٤ ص ٢١٧ ح ٨٥٣٨)، و(ج ١٥ ص ٧٦  
 ح ٩١٥١)، و(ج ١٦ ص ٢٠٩ ح ١٠٣٠٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١١١٣ ح  
 ٦٣٢٢)، و(ص ١١١٥ ح ٦٣٣٤)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٩٧ ح  
 ٣٢١)، و(ج ١ ص ١٩٧ ح ٣٢٢)، وَفِي «التَّوْحِيدِ» (ج ١ ص ٢٦٨ ح ١٧١)، و(ج ١  
 ص ٢٦٩ ح ١٧٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٥٤٧ ح ١٧٣٦)، و(ص ٥٤٧ ح  
 ١٧٣٧)، و(ص ٦٢٩ ح ٢٠٦١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ٤ ص ٢٧٦ ح  
 ٣٢٧٥)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٧٠ - رِوَايَةٌ: يَحْيَى اللَّيْثِيُّ)، و(٥٦٧ -  
 رِوَايَةٌ: الزُّهْرِيُّ)، و(ص ١٥٨ ح ١٨٣ - رِوَايَةٌ: الْحَدَّثَانِيُّ)، و(ص ٢٥١ ح ٣٣١ - رِوَايَةٌ:

(١) أَي: فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

ابن القاسم)، و(ج ١ ص ٤٤٣ ح ٥٥٨-رواية: ابن بكير)، والجوهري في «مُسْنَدِ الْمُوطَّأ» (ص ٣١٢ ح ٤٨٢)، وأبو الحسن الأزدي في «حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ق/٧/ط)، والبيهقي في «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٦٤)، وفي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٤ ص ٣٢١ ح ٢٥٧٧)، وفي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص ٢٨٧ ح ٤٨٠)، و(ص ٥٣١ ح ٩٩٥)، والبرزاري في «المُسْنَدِ» (ج ١٦ ص ٧١ ح ٩١١٨)، والبغوي في «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٢٦ ح ٣٨٠)، وفي «مَصَابِيحِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٦٤ ح ٤٣٣)، وأبو نعيم في «المُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ٢٣٠ ح ١٤٠٩)، و(ج ٢ ص ٢٣١ ح ١٤١٠)، وفي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٧ ص ٣٢٥)، وأبو عوانة في «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٣٦٥ ح ١١٦٠)، و(ج ٣ ص ٣٦٦ ح ١١٦١)، والمُهَلَّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «المُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْدِيدِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٣٤٩)، و(ج ٤ ص ٣٩٤)، والسَّرَّاجُ فِي «المُسْنَدِ» (ص ١٤٨ ح ٥٥٠)، و(ص ١٤٨ ح ٥٥٣)، و(ص ١٤٩ ح ٥٥٤)، و(ص ١٤٩ ح ٥٥٥)، و(ص ٢٥٢ ح ٩٨٢)، و(ص ٢٥٣ ح ٩٨٣)، و(ص ٢٥٣ ح ٩٨٤)، و(ص ٢٧٦ ح ١٠٩٧)، و(ص ٢٧٧ ح ١١٠٠)، و(ص ٢٧٧ ح ١١٠١)، و(ص ٢٧٧ ح ١١٠٢)، وفي «حَدِيثِهِ» (ج ٢ ص ٣٢٧ ح ١٣٤٨)، و(ج ٢ ص ٣٢٨ ح ١٣٤٩)، و(ج ٢ ص ٣٢٨ ح ١٣٥٠)، (ق/١٠٥/ط/ب)، وَقَوَامُ السُّنَنِ الْأَصْبَهَانِي فِي «الْحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ» (ج ٢ ص ٢٠٧ ح ٦١٩)، وفي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢ ص ٢٣ ح ١٩٩٣)، والدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٥٠ ح ٩٢)، وابنُ أَبِي زَمَنِينَ فِي «أُصُولِ السُّنَنِ» (ص ٦١ ح ٢٠)، وابنُ قُدَامَةَ فِي «إِثْبَاتِ الْعُلُوِّ لِلَّهِ» (ص ٨٧ ح ٥١)، وابنُ مَنَدَةَ فِي «التَّوْحِيدِ»

(ج ٣ ص ١٥٤ ح ٥٩٧)، و(ج ٣ ص ١٥٥ ح ٥٩٨)، و(ج ٣ ص ٢٧٠ ح ٨٣٤)، و(ج ٣ ص ٢٧١ ح ٨٣٥)، و(ج ٣ ص ٢٧١ ح ٨٣٦)، وابنُ بَشْرَانَ فِي «أَمَالِيهِ» (٨١٦)، و(١٥٨٨)، وَهَمَّامُ بْنُ مُنْبِهٍ فِي «صَحِيفَتِهِ» (ص ٣٠ ح ٨)، وَالذَّيْلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفِرْدَوْسِ» (ج ٤ ص ٢٢٤)، وَأَبُو سَعْدِ الْقُشَيْرِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ مِنْ مَسَانِيدِ الْمَشَائِخِ الْعَشْرِينَ» (ص ٢٧٠ ح ٢٠)، وَالْعِيسَوِيُّ فِي «فَوَائِدِهِ» (ص ٣٨٠ ح ٣٨)، وَطِرَادُ الزَّيْنِيُّ فِي «تِسْعَةِ مَجَالِسٍ مِنْ أَمَالِيهِ» (ق/٩٥/ط)، وَأَبُو سَهْلٍ الْقَطَّانُ فِي «حَدِيثِهِ» (ق/٢٥٤/ط)، وَابْنُ جَمَاعَةَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ق/١٠/ط)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ١ ص ٣٧٦ ح ٥٨٩)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٩ ص ٢٤٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي صِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (ص ٤٦ ح ١٩)، وَفِي «تَذَكْرَةِ الْحَفَازِ» (ج ٤ ص ٧٤)، وَفِي «الْعُلُوِّ» (ص ١٨ ح ٢٥)؛ تَعْلِيْقًا، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمُنْتَظَمِ فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَّمِ» (ج ١ ص ١٩٣)، وَالْوَاسِطِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ الْوَسِيطِ» (ج ٣ ص ٨) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ بِأَلْفَاظٍ عِنْدَهُمْ.  
قُلْتُ: وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٢٧): (هَذَا حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ

عَلَى صِحَّتِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ رحمته الله فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَةِ الْأَصْفِيَاءِ» (ج ٧

ص ٣٢٥): (صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ). اهـ

(١) وَقَعَ عَلَى غُلَافِ الْمَطْبُوعِ: «وَطَبَقَاتُ»، وَالصَّوَابُ الْمُثْبِتُ مِنْ كَذَا مَخْطُوطٌ، وَهُوَ الْأَوَّلِيُّ لِلْعَطْفِ عَلَى مُفْرَدٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي صِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (ص ٤٧):

مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ).

قُلْتُ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه، وَلَا يَثْبُتُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٣٧): (وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ ...

وَأَنَّ الْأَعْمَالَ تُرْفَعُ آخِرَ النَّهَارِ فَمَنْ كَانَ حِينئِذٍ فِي طَاعَةٍ بُورِكَ فِي رِزْقِهِ، وَفِي عَمَلِهِ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حِكْمَةٌ الْأَمْرِ بِالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهِمَا، وَالْإِهْتِمَامِ بِهِمَا - أَيُّ: صَلَاةِ

الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ -). اهـ.

(٢) وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، قَالَ: (قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: إِنَّ

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ

قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ [وَفِي رِوَايَةٍ: النَّارُ] لَوْ

كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (قَامَ فِينَا

رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ). وَفِي رِوَايَةٍ: (يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ

بِاللَّيْلِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

وانظر: «المُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى فِي مَخْطُوطَاتِ الْمَجَامِيعِ الْحَدِيثِيَّةِ مِنْ تَصَانِيفِ الْمَكْتَبَةِ الْأَثَرِيَّةِ الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ

بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ»، أَعْدَادُ: أَهْلِ الْأَثَرِ فِي مَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٩١ ح ١٧٩)، وابنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٣٥ ح ١٩٥)، و(ص ٣٥ ح ١٩٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٢ ص ٢٩٦ ح ١٩٥٣٠)، و(ج ٣٢ ص ٣٥٧ ح ١٩٥٨٧)، و(ج ٣٢ ص ٤٠٤ ح ١٩٦٣٢)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٨٥ ح ٤٩٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٢٦٢)، و(٧٢٦٣)، وابنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٨٨ ح ٢٦٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٧ ص ١٦ ح ٦٠٢٢)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٣٦ ح ٣٠١٨)، و(ج ٨ ص ٣٧ ح ٣٠١٩)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ١٧٢ ح ٩١)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ص ١٥٨)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢١٦ ح ٥٥٥)، و(ج ١ ص ٢٢٥ ح ٥٨٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ١١٨ ح ٤٤٨)، و(ج ٢ ص ١٢٠ ح ٤٤٩)، و(ج ٢ ص ١٢٠ ح ٤٥٠)، و(ج ٢ ص ١٢١ ح ٤٥١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٤٣ ح ٤٤٨)، و(ج ١ ص ٢٤٤ ح ٤٤٩)، و(ج ١ ص ٢٤٤ ح ٤٥٠)، وَأَبُو سَعِيدِ الدَّارِمِيُّ فِي «النَّقْضِ عَلَى الْمَرِيسِيِّ» (ص ٤٤٨ ح ١٩٦)، و(ص ٤٨٠ ح ٢١٧)، وَفِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٥٣ ح ٩٦)، و(ص ٦١ ح ١١٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص ٢٥٦ ح ٤١٦)، و(ص ٢٥٦ ح ٤١٧)، و(ص ٢٥٧ ح ٤١٩)، و(ص ٤٠١ ح ٧٣٥)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١١٨٦ ح ٧٦٠)، و(ج ٣ ص ١١٨٧ ح ٧٦٢)، وابنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٥ ح ٢٨)، و(ص ٤٦ ح ٢٩)، و(ص ٤٨ ح ٣١)، و(ص ١١٧ ح ١٠٠)، و(ص ١٧٨ ح ١٠١)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «الْاِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٣٤١ ح ٦٩٦)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ» (ص ٢٥٩ ح ٦٢٧)، وابنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٩٤ ح ٢٧٨٧)، وَعَبْدُ اللَّهِ



بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٤٢٧ ح ١٠٢٦)، وابنُ مَنَدَه فِي «الإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٦٩ ح ٧٧٥)، و(ج ٢ ص ٧٦٩ ح ٧٧٦)، و(ج ٢ ص ٧٧٠ ح ٧٧٧)، و(ج ٢ ص ٧٧٠ ح ٧٧٨)، و(ج ٢ ص ٧٧٠ ح ٧٧٩)، و(ج ٣ ص ٣٨ ح ٣٩٣)، (ج ٣ ص ٢٧٦ ح ٨٤٥)، و(ج ٣ ص ٢٧٦ ح ٨٤٦)، وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي دَلَائِلِ التَّوْحِيدِ» (ص ٤٩ ح ٧)، وابنُ الْمُحَبِّ فِي «صِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (ق/١٠٨/ط/ب)، وَأَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «العِظَمَةِ» (ج ٢ ص ٤٢٠ ح ١١٧)، و(ج ٢ ص ٤٢٣ ح ١١٨)، و(ج ٢ ص ٤٣٠ ح ١٢٥)، و(ج ٢ ص ٤٣١ ح ١٢٦)، و(ج ٢ ص ٤٣٢ ح ١٢٧)، و(ج ٢ ص ٤٣٤ ح ١٢٨)، وَعَبَّاسُ التَّرْقُفِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١٥١ ح ٨٨)، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ فِي «الدُّعَاءِ» (ص ٣٣٦ ح ١٤٢)، وَقَوَّامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ» (ج ١ ص ٥٩ ح ٤٦)، و(ج ١ ص ١١١ ح ٩٣)، والجُرْجَانِيُّ فِي «أَمَالِيهِ» (ق/١٨٨/ط/ب)، والخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٦٨٤)، وابنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٥ ص ٤٦ ح ٣٩٩٢)، وابنُ أَبِي مَرْيَمَ فِي «مَا أَسْنَدَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ» (ق/٤٦/ط)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ١١ ص ٢٧٨)، والحَكِيمُ التَّرْمِذِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْمُعْطَلَةِ» (ص ٦٠ ح ٩)، و(ص ٦٠ ح ١٠)، و(ص ١٣٢ ح ١٦٢) فِي «نَوَادِرِ الْأُصُولِ» (ج ٦ ص ٣١٨ ح ١٤٧٢) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، وَالْمَسْعُودِيِّ، وَسُعْبَةَ، وَالْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ الْكَاهِلِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو التَّمِيمِيِّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٧٣): (هَذَا

حَدِيثٌ صَحِيحٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٧٤): (وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، يُقَالُ: اسْمُهُ عَامِرٌ، وَيُقَالُ: لَا اسْمَ لَهُ).

قُلْتُ: وَهَذَا الطَّرِيقُ هُوَ الْمَحْفُوظُ.

★ وَاخْتَلَفَ عَلَى عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ الْجَمَلِيِّ:

\* فَرَوَاهُ: الْأَعْمَشُ، وَالْمَسْعُودِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَالْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيْبِ الْكَاهِلِيُّ،

وَالْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو التَّمِيمِيِّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِهِ.

\*\* وَرَوَاهُ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

(١) فَرَوَاهُ: أَبُو عَاصِمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرِيَابِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: (قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَرْبَعٍ: (إِنَّ اللَّهَ لَا

يَنَامُ وَلَا يَتَبَغَّى لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ،

وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النَّارُ، لَوْ كَشَفَهَا لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ كُلَّ شَيْءٍ

أَدْرَكَهُ بَصْرُهُ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٧ ح ٣٠)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣

ص ١٠٨٣ ح ٦٥٩)، وَ(ج ٣ ص ١١٨٧ ح ٧٦١)، وَالْمُحَامِلِيُّ فِي «الْأَمْالِي» (ص ٤٢

ح ٥٦-رِوَايَةٌ: ابْنِ مَهْدِيٍّ)، وَالْمَزَاهِمِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٤٤٣ ح ١٢)، وَالْحَطِيبُ

الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْمُتَّقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ٢ ص ١٠٢٢ ح ٦٢٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَرَوَاهُ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ الدِّيْلَمِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِأَرْبَعٍ، فَقَالَ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النَّارُ، لَوْ كَشَفَهَا لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ كُلَّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ بَصْرُهُ).

أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُنْتَحَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٤ ح ٣٤)، وَأَبُو بَكْرِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ شَيْوْخِهِ» (ج ٢ ص ٥٦٢ ح ١٩٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «جُزْءٍ فِيهِ مَجْلِسَانِ مِنْ إِمْلَائِهِ» (ص ٤٥ ح ١٣)، وَفِي «الْإِغْرَابِ» (ص ١٤٠ ح ٧٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٩ ح ٣٢)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٠٨٤ ح ٦٦٠)، وَ(ج ٣ ص ١١٨٨ ح ٧٦٣)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٩٢ ح ٢٧٨٢)، وَأَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «العَظْمَةِ» (ج ٢ ص ٤٣٥ ح ١٢٩)، وَفِي «طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ٣ ص ١٠٠ ح ٣٩٧)، وَالسَّهْمِيُّ فِي «تَارِيخِ جُرْجَانَ» (ص ٨٩)، وَابْنُ السَّمَاكِ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٢٧٢ ح ٩)، وَالْجُرْجَانِيُّ فِي «أَمَالِيهِ» (ق/١١٠/ط/أ)، وَأَحْمَدُ بْنُ بَهْرَامِ الْحَرَمِيُّ فِي «السَّابِعِ عَشَرَ مِنْ حَدِيثِهِ» (ق/١٣/ط/ب)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْمُنْتَفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ»<sup>(١)</sup> (ج ١ ص ٣١٨ ح ١٥١).

(١) قُلْتُ: وَحَصَلَ فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ «الْمُنْتَفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ١ ص ٣١٨) سَقَطٌ، فَوَقَعَ فِيهِ: «أَخْبَرَنَا الْبِرْقَانِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَصَّارِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ» مَكَذَا.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ؛ تَفَرَّدَ بِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى الْعَبْسِيُّ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٥١٢): (وَاسْتُصْعِرَ فِي سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ج ١ ص ٤٢٣): (لَمْ يُخْرَجْ لَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ شَيْئًا). اهـ

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْمِمْوْنِيُّ: (ذُكِرَ عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى فَرَأَيْتُهُ كَالْمُنْكَرِ لَهُ، قَالَ: كَانَ صَاحِبُ تَخْلِيْطٍ. حَدَّثَ بِأَحَادِيثِ سَوْءٍ، وَأَخْرَجَ تِلْكَ الْبَلَايَا، فَحَدَّثَ بِهَا).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ: (سَأَلْتُ أَحْمَدَ: أَيَجْرِي عِنْدَكَ ابْنُ فَضَيْلٍ مَجْرَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى؟ قَالَ: لَا كَانَ ابْنُ فَضَيْلٍ أَسْتَرًا، وَكَانَ عُبَيْدُ اللَّهِ صَاحِبُ تَخْلِيْطٍ رَوَى أَحَادِيثَ سَوْءٍ).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَقَدْ خُولِفَ فِي سَنَدِهِ.

وَالصَّوَابُ: مِنْ طَرِيقِ الْبَرْقَانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَصَارِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ الدَّيْلَمِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

وانظر: «المُعْجَم» لِأَبِي بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيِّ (ج ٢ ص ٥٦٢ ح ١٩٦)، و«تَارِيخُ جُرْجَانَ» لِلْسَّهْوِيِّ (ص ٨٩).

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَوْزِيِّ (ج ١٦ ص ١٦٨)، و«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ٣٨٩).

(٢) انظر: «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١٠ ص ١٥٥)، و«بَحْرُ الدَّمِّ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِيِّ (ص ١٠٥).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رحمته الله فِي «الْمُنْتَخَبِ مِنْ عِلَلِ الْخَلَالِ» (ص ٢٧٤): (وَقَالَ مُهَنَّأٌ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ، عَنْ حَدِيثِ حَدَّثَ بِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ الدَّيْلَمِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعٍ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَبْغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النَّارُ، لَوْ كَشَفَهَا لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتِ وَجْهِهِ كُلَّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ بَصْرُهُ)؟.

قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ هَذَا غَلَطٌ مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ حَدِيثٍ. هَذَا حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَكِيمِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى: كَانَتْ الْيَهُودُ تَتَعَاطَسَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْحَدِيثُ حَدِيثُ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرَّةٍ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قُلْتُ: مَنْ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ؟

قَالَ: غَيْرٌ وَاحِدٍ.

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ نَحْوًا مِنْ هَذَا، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثُ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرَّةٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى). اهـ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ رحمته الله فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٣٠٤): (عَرَضْتُ عَلَى أَبِي

حَدِيثَ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ الدَّيْلَمِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعٍ فَقَالَ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ...).

فَقَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثُ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ أَرَاهُ دَخَلَ لِعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى إِسْنَادَ حَدِيثٍ فِي إِسْنَادِ حَدِيثٍ). اهـ

قُلْتُ: فَاَلْمَحْفُوظُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ هُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ.

\*\*\* وَرُويَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ:

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته الله فِي «الْعِلَالِ» (ج ٧ ص ٢٣٤): (حَدَّثَ بِهِ يَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ مُحَدَّثًا حَدَّثَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى. وَوَهَمَ فِيهِ بَعْضُ الرُّوَاةِ، وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ، وَشُعْبَةُ، وَغَيْرُهُمَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى). اهـ

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السَّنَةِ» (ص ٤٢٨ ح ١٠٢٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْجَهْمِ الْأَزْرَقِ بْنِ عَلِيٍّ، نَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكِرْمَانِيِّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ يَعْنِي ابْنَ كَهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي يَحْيَى، أَنَّ مُحَدَّثًا، حَدَّثَهُ عَنْ عَمْرِو الْجَمَلِيِّ، بِأَثَرِهِ عَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الْأَشْعَرِيِّ رحمته الله يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ، وَيُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ، حِجَابُهُ النَّارُ، بِيَدِهِ الْقِسْطُ يَخْفِضُهُ وَيَرْفَعُهُ، لَوْ كُشِفَ الْحِجَابُ أَحْرَقَتْ سُبْحَتُهُ وَجْهَهُ مَا أَدْرَكَ بَصْرَهُ).

هَكَذَا مَوْقُوفًا.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ أَرْبَعُ عِلَلٍ:

الأولى: الْأَزْرَقُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ، وَهُوَ يُغْرَبُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رحمته الله فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٧٣): (يُغْرَبُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ١٣٦): (يُغْرَبُ).

الثَّانِيَةُ: حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكِرْمَانِيُّ الْعَنْزِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» (ص ١٧١): (يُخْطِئُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٣ ص ٢٦١): (قَدْ

حَدَّثَ بِإِفْرَادَاتٍ كَثِيرَةٍ... وَحَسَّانُ عِنْدِي مِنْ أَهْلِ الصُّدُقِ إِلَّا أَنَّهُ يَغْلِطُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ٢٢٤): (رُبَّمَا أَخْطَأَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الضُّعَفَاءِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٥٥): (فِي حَدِيثِهِ

وَهُمْ). اهـ

الثَّلَاثَةُ: مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ الْحَضْرَمِيُّ، وَهُوَ وَاهِي الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

الرَّابِعَةُ: أَبُو يَحْيَى لَمْ يَتَّبِعَنَّ لِي مَنْ هُوَ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٣٠٧ ح ١٥٣٥) مِنْ طَرِيقِ

أَبِي الْخَطَّابِ زِيَادِ بْنِ يَحْيَى الْحَسَّانِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا

سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَرْبَعٍ، فَقَالَ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ

لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُعْرِضُ عَلَيْهِ عَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ

(١) وانظر: «الضُّعَفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لابن الجوزي (ج ٣ ص ٦٧)، و«ديوان الضُّعَفَاءِ» للذهبي (ص ٣٥٣)،

و«الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» لابن عدي (ج ٧ ص ٤٤٤)، و«الضُّعَفَاءُ» لابن شاهين (ص ١٦٦)، و«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى»

لابن سعد (ج ٩ ص ٣٨٠)، و«أحوال الرجال» للجوزجاني (ص ٦٢).

اللَّيْلِ، وَعَمَلَ اللَّيْلَ قَبْلَ النَّهَارِ، حِجَابُهُ النُّورُ، وَلَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ كُلِّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ بَصَرُهُ). هَكَذَا وَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ عَنْ: «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ». وَالصَّوَابُ عَنْ: «عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ مُؤَمَّلٌ بِنُ إِسْمَاعِيلَ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَصْرِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (صَدُوقٌ، شَدِيدٌ فِي السُّنَّةِ كَثِيرُ الْخَطَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: (فِي حَدِيثِهِ خَطَأٌ كَثِيرٌ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ: (سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْ مُؤَمَّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، فَعَظَّمَهُ وَرَفَعَ مِنْ شَأْنِهِ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَهْمُ فِي الشَّيْءِ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (صَدُوقٌ مَشْهُورٌ وَثِقٌ)، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (حَافِظٌ عَالِمٌ يُخْطِئُ)، وَقَالَ السَّاجِيُّ: (صَدُوقٌ كَثِيرُ الْخَطَا، وَلَهُ أَوْهَامٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا)، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: (ثِقَةٌ كَثِيرُ الْغَلَطِ)، وَقَالَ ابْنُ قَانِعٍ: (صَالِحٌ يُخْطِئُ)، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: (ثِقَةٌ كَثِيرُ الْخَطَا)، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيِّ: (الْمُؤَمَّلُ إِذَا انْفَرَدَ بِحَدِيثٍ وَجَبَ أَنْ يَتَوَقَّفَ وَيَتَشَبَّتَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ سَيِّئُ الْحِفْظِ كَثِيرُ الْغَلَطِ).<sup>(١)</sup>

(١) انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمُرِّيِّ (ج ٢٩ ص ١٧٦)، و«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٣٨٠)، و«تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لَهُ (ص ٧٩٠)، و«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٤٢٧)، و«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٦٨٩)، و«مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٤ ص ٤١٧).



وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ رحمته فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٣٠٨): (لَمْ يَرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ إِلَّا سُفْيَانُ. تَفَرَّدَ بِهِ مُؤَمَّلٌ: وَرَوَاهُ النَّاسُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ). اهـ

قُلْتُ: هَذَا الْحَدِيثُ نَقَلَهُ الْأَيْمَةُ الثَّقَاتُ، فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَلَا يُفْسَرُ، وَلَا يُشَبَّهُ، وَلَا يُكَيَّفُ.

قُلْتُ: فَالْأَعْمَالُ تُرْفَعُ، وَتُعْرَضُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَيَطَّلِعُ عَلَيْهَا فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ؛ فَتُجْمَعُ جُمْلَةً وَتَقْصِيلًا، فَيَطَّلِعُ عَلَيْهَا تَعَالَى، فَيَسْتَأْثِرُ بِهَا عِنْدَهُ؛ مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ أَيٌّ: خَافِيَةٌ.

وَلِهَذَا الرَّفْعُ، وَالْعَرْضُ لِلْأَعْمَالِ فِي كُلِّ يَوْمٍ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَجَمْعُهَا: حِكْمَةٌ يَطَّلِعُ عَلَيْهَا تَعَالَى، فَلْيَكُنْ الْعِبَادُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى: مِنْ صَلَاةٍ، وَذِكْرِ، وَنَفْلِ، وَصَدَقَةٍ، وَطَلَبِ عِلْمٍ، وَأَمْرِ بِتَوْحِيدِهِ، وَصِيَامٍ، وَتِلَاوَةٍ، وَدَعْوَةٍ إِلَى اللَّهِ، وَأَمْرِ بِمَعْرُوفٍ، وَنَهْيٍ عَنِ مُنْكَرٍ، وَنَهْيٍ عَنِ بِدْعَةٍ، وَشُرْكَ، وَنَشْرِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَتَبْيِينِ لِلْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ عَلَى حَسَبِ الْإِسْتِطَاعَةِ.

وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَالِصًا لِلَّهِ صَوَابًا، وَلَا يَكُونُ صَوَابًا خَالِصًا أَبَدًا؛ إِلَّا بِالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَمَعْرِفَةِ مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ فِي سُنَّتِهِ

ﷺ. (١)

(١) وانظر: «قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ» لِلْعَزَّازِيِّ (ج ١ ص ١٥٠)، و«الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٢

ص ٣٢٥)، و«الدِّينَ الْخَالِصَ» لِلْفُتُوخِيِّ (ج ٢ ص ٣٨٥)، و«بَدَائِعُ الْفَوَائِدِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٤ ص ٩٥٢).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ١٣): (فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ الْحَفَظَةَ يَصْعَدُونَ بِأَعْمَالِ اللَّيْلِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَيَصْعَدُونَ بِأَعْمَالِ النَّهَارِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ). اهـ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْمُنَاوِي رحمته فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» (ج ٢ ص ٢٧٧): (وَمَعْنَاهُ: يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ النَّهَارِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَعَمَلُ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ الَّذِي بَعْدَهُ؛ فَإِنَّ الْحَفَظَةَ يَصْعَدُونَ بِأَعْمَالِ اللَّيْلِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَيَصْعَدُونَ بِأَعْمَالِ النَّهَارِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ). اهـ.

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ وَزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا ... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الرقم
٥	جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ.....	(١)
٧	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا، وَأَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ ظَنُّ مَرْجُوحٌ، وَالظَّنُّ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ، وَأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَسَاوِيَةً لَا فَرْقَ بَيْنَهَا إِذْ الْكُلُّ شَرْعٌ، وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ تُغْنِي عَنِ الضَّعِيفَةِ.....	(٢)
٢٨	المُقَدِّمَةُ.....	(٣)
٣٢	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَحَادِيثِ رَفْعِ الْأَعْمَالِ فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ الثَّابِتَ فِي ذَلِكَ هُوَ رَفْعُ الْأَعْمَالِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِالنَّهَارِ، وَمَرَّةً بِاللَّيْلِ.....	(٤)
٦٢	الجَرْحُ الْمُفَسِّرُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ الْمُجْمَلِ.....	(٥)
٩١	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى نَكَارَةِ مَتْنِ الْحَدِيثِ، وَمُخَالَفَتِهِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.....	(٦)

# الإجْوَاهِرُ النَّفِيسَةُ

فِي صَعْفِ أَحَادِيثِ رَفْعِ الْأَعْمَالِ  
فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ